ظاهرة الحمل على التّوهم في النّحو

د. قاسم محمد صالح

جامعة جرش

قسم اللغة العربية

١. مقدّمة:

إنّ موضوع "الحمل على التوهم"، من المواضيع اللغوية المهمة، فهو يتّصل بالمستويين النحوي، والصرفي، ويتمثّل في الشّعر، والنّثر، والقرآن الكريم.

عرف النّحاة هذه الظّاهرة منذ أيّام الخليل، وسيبويه، واختلفوا بشأنها، واضطربت أقوالهم في تحديد مصطلح نحوي جامع لها، فحملها سيبويه على الغلط، وحملها آخرون على "التّوهم"، كما حملها فريقٌ ثالث على "المعنى"، لأنّ مصطلح "التّوهّم" لا يتناسب وجلال الآيات القرآنيّة، حيث دفعني ذلك مع ندرة الدّراسات النّحويّة المتخصّصة في هذا المجال للبحث في المستوى النّحويّ لهذه الظّاهرة، وقد شملت الدّراسة عشر مسائل في الحمل على التوهم، تمّ تصنيفُها ضمن أبوابٍ: "المجرورات، والمنصوبات، والمرفوعات، والمجزومات، والمركّبات".

لقد ورد مصطلح "التوهم" في "لسان العرب[1]" بمعنى: "التخيّل والتمثّل"، وهو من الوهم، وجمعه: أوهام، ويقال: وهمت في كذا، بمعنى غلطت فيه، قال الأصمعي: "أوهم إذا أسقط، ووهم إذا غلط"، وقال ثعلب: "أوهمت الشيء إذا

---

(١) ابن منظور – لسان العرب، مادّة "وهم"، ج١٥، ص٤١٦-٤١٧.

تركته"، قال الفرّاء: "إذا ذهب وهمك إلى الشيء، قلت: وهمت إلى كذا، وأنا أهم به"، ووهمت في الصلاة إذا سهوت، قال زهير:

وقفْتُ بها من بعد عشرين حجَّةً فَلأْيًا عرفْتُ الدّارَ بعدَ تَوهُّمِ

وورد في "أساس البلاغة" مثل ذلك[1].

وذكر أبو البقاء الكفوي في الكليات[2]: "ليس المراد بالتوهّم "الغلط"، بل المراد به: العطف على المعنى، أي: جوّز العربيّ في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظًا له، وهو مقصد صواب".

وذكر الفرّاء التوهّم فقال: "هو كلّ معنًى احتمل وجهين، ثم فرّقت بينهما بكلامٍ، جاز أن يكون الآخر معربًا بخلاف الأوّل، كقولك: "ما أنت بمحسن إلى من أحسن إليك ولا مجملاً"، تخفض "مجملاً" على المحل، وأما النصب: فهو أن تتوهم أنك قلت: "ما أنت محسنًا".

وذكر أبو حيّان[3]: بأنّه من الأمور المعهودة في كلام العرب ولكنه لا ينقاس". ووصفه الإستراباذي النحوي[4]: بعدم الاطّراد، والبعد عن الحكمة، ما وجد محمل صحيح غيره".

وذكر الرّماني[5]: "إن العطف على الوهم أو التّأويل: هو الحمل على معنى كلام يخالف المذكور في الإعراب، ويوافقه في المعنى".

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في معلقته، في الديوان طبعة دار صادر، ص٧٥، وفي لسان العرب، ج١٥، ص٤١٧.

(٢) الزمخشري – أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، مادة "وهم" ص٥١١.

(٣) أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد وشريكه، ج٢، ص٣٠١.

(٤) ابن الحاجب– الكافية في النحو، شرح الإستراباذي النحوي، ج١، ص٢٦٨-٢٦٩.

(٥) مازن المبارك–الرّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص٤٣١.

وقـد صنّفه أصحاب "الضرائر، ضمن باب الضرورات في الشعر". ومنهم السّيرافي[١]، وابن عصفور[٢]، والألوسي[٣].

أمّـا شـرط جـوازه: فقـد ذكر ابن هشام[٤]: إنه في صحة دخول العامل المتوهّم، وشرط حسنه: في كثرة دخول العامل".

٢. إشكاليّة المصطلح/ "الحمل على الغلط" /"التّوهُّم" /"المعنى"

أشـار سـيبويه إلـى مـصطلح "الغلط" في مسألة العطف على اسم "إنّ"، وتوكيده، قبل تمام الخبر، فقال[٥]:

"واعلمْ أنّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون"، و"إنك وزيدٌ ذاهبان"، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: "هم"، كما قال[٦]:

"بـدا لـيَ أنّي لست مدركَ ما مضى ولا سـابقٍ شـيئًا إذا كـان جائيا"

بجرّ "سابق" عطفًا على "مدرك" خبر "ليس" على توهم وجود حرف الجر، لأنه كثيرًا ما يدخل حرف الجر على خبرها.

وذهـب جمهـور العلماء بخلاف ابن مالك، إلى أن المقصود بالغلط الذي أشـار إلـيه سـيبويه فـي المـسألة المذكورة، هو التّوهُّم،حيث ردّه ابن هشام الأنصاري بقوله[٧]:

---

(١) السيرافي – ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب، ص١٩٥.

(٢) عبد الفتاح حسن البجّة – ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص٢٤٩.

(٣) الألوسي– الضرائر، تحقيق: محمد بهجة الأثري البغدادي، ص١٩٧.

(٤) ابن هشام–مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص٦١٩.

(٥) سيبويه–الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٢، ص١٥٥.

(٦) البيت لزهيـر بن أبي سلمى في ديوانه، طبعة دار صادر، ص١٠٧، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج٢، ص١٦٥.

(٧) ابن هشام الأنصاري – مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص٦٢٢.

"ومـــراده بـــالغلط، مـــا عبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهرٌ من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت:

بدا ليَ أنّي لست مدركَ ما مضى ولا ســـابقٍ شـــيئًا إذا كـــان جائـــيا

وتوهم ابنُ مالك أنه أراد بالغلط: "الخطأ"، فاعترض عليه بقوله: "إننا متى جـــوّزنا عليهم ذلك، فقد زالت الثّقة بكلامهم، وامتنع أنْ نثبت شيئًا نادرًا، خشية أن يقال: "أنه غَلِطَ".

التَـــبَس مـــصطلح "الحمل على التّوهُّم"، عند كثير من العلماء ، بمصطلح "الحمـــل علـــى المعنـــى[1]، فذهب بعضهم إلى أن "الحمل على المعنى"، يشمل "الحمل على التّوهُّم، والحمل على الموضع"، وذهب آخرون إلى أن "الحمل على الـــتوهم" يكون في أقوال العرب وأشعارهم، وأمّا ما جاء منه في القرآن الكريم فإنه يحمل على المعنى، ولا يحمل على التّوهُّم، وذلك على سبيل التأدّب.

إنّ إشـــكالية المـــصطلح الـــنّحوي لهذا الموضوع، ما زالت قائمة منذ أيام الخليل وسيبويه وحتى عصرنا الحاضر، وإنّ الحاجة تدعو إلى إعادة النظر في المـــصطلح النحوي القديم، والتفكير بمصطلح نحويٍّ جديدٍ، جامعٍ، مانعٍ، يكون عـــنوانًا شـــاملاً لما جاء بأقوال العرب وأشعارهم، وما ورد منه في النصوص القـــرآنية الكريمة، فيكون الموضوع مستقلاً، وغير مختلطٍ أو ملتبسٍ بموضوع "الحمل على المعنى".

---

(١) عبد الفتاح البجة – ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ، دار الفكر للنشر، عمّان ، ص٢٢٤– ٢٢٥.

٣. أقسام الحمل على التَّوَهّم:

يشمل "الحمل على التوهم" حركات الإعراب المختلفة "المجرور، والمنصوب من الأسماء والأفعال، والمرفوع من الأسماء، والمجزوم ، والمركبات، وعطف الجمل"، وفيما يلي بيان هذه الأقسام ومسائلها المختلفة:

أ. القسم الأول: العطف بالجرّ على التوهم، ويضمُّ المسائل الآتية:

- **المسألة الأولى: الحمل على توهم شيوع دخول "الباء " في خبر " ليس " و"ما " العاملة عملها**، أو على توهم وجودها في خبر "كان" بشكل نادر، "واشترط العلماء لجواز العطف على التوهم: صحة دخول العامل المتوهم، واشترطوا لحسنه: كثرة دخوله[١]، ولهذا استحسنوه في خبر "ليس" كقول زهير[٢]:

بدا لـيَ أنّـي لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

والشاهد فيه جرّ "سابق" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس".

وقول الأخوص[٣]:

مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببينٍ غرابُها

---

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ج٢، ص٤٧٧، وكذلك السيوطي- همع الهوامع، تحقيق: عبد العال مكرم/ ج٥، ص٢٧٨.

(٢) البيت لزهير في ديوانه، طبعة دار صادر، ص١٠٧، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج١، ص١٦٥، ونسبه سيبويه لصرمة بن الأنصاري، في موضع آخر من الكتاب، ج١، ص٣٠٦، وهو من شواهد الزمخشري في المفصل، ص٣٠٦، والأنباري في أسرار العربية، ص١٤٨، وابن هشام في المغني، ج ٢، ص٤٧٦، وابن مالك في الكافية الشافية ج١، ص٤٢٧، والبغدادي في خزانة الأدب، ج٨، ص٥٥٢.

(٣) البيت للأخوص الرياحي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج١، ص٣٠٦، وابن جنّي في الخصائص، ج٢، ص٣٥٤، والأنباري في الإنصاف، المسألة ٢٣، ص١٨٠، والخوارزمي- في التخمير، ج٢، ص٣٥٤، وابن مالك في شرح التسهيل، ج١، ص٣٧٠، وابن عصفور في شرح المقرب، القسم ١، المنصوبات، ص١٩٩، والسلسيلي في شفاء العليل، ج١، ص٣٣٤، والرضيّ في شرح الكافية، ج٢، ص١٩٢، والأشموني في شرح الألفية، ج٢، ص١١٧، والألوسي في الضرائر ص١٩٧، والشنقيطي في الدّرر اللوامع، ج٦، ص١٦٦.

والشاهد فيه: جرّ "تاعب" على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس".

وقول ابن الدمينة[1]:

أحقًّا عبادَ اللهِ أنْ لستُ صاعدًا ... ولا هابطًا إلاّ عليَّ رقيبُ
ولا سالكٍ وحدي ولا في جماعةٍ ... من الناسِ إلاّ قيلَ أنت مريبُ

والشاهد: جرّ "سالك" بالعطف على توهُّم وجود "الباء" في خبر "ليس".

وقول الشاعر[2]:

أجِدَّك لستَ الدّهرَ رائيَ رامةٍ ... ولا عاقلٍ إلاّ وأنت جنيب
ولا مصعدٍ في المصعدين لمنعجٍ ... ولا هابطٍ ما عشْتَ هَضْبَ شطيبِ

والشاهد: جرّ "مصعد" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس"، والإقواء ظاهر فيهما، كما استحسنوا دخول "الباء" في خبر "ما" العاملة عمل "ليس" كقول الشاعر[3]:

ما الحازم الشّهم مقدامًا ولا بَطَلٍ ... إنْ لم يكن للهوى بالعقل غلاّبا

والشاهد: جرّ "بطل" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر "ما"

---

(١) البيتان من شواهد الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك، المجلد٢، تحقيق: حسن حمد، ص١١٦، حيث نسبهما لابن الدمينة، في ديوانه، ص١٠٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص١٣٦٤.

(٢) البيتان من شواهد الأنباري في الإنصاف، ج١، مسألة ٢٣، ص١٨٠ وذكر بأنه لم يقع عليهما فيما عاد إليه من مصادر، وأنّ الإقواء يلاحظ فيهما.

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وشريكه، ج١، ص٣٧١، وابن هشام في المغني، ج١، ص٤٧٦، والسلسيلي في شفاء العليل، ج١، ص٣٧٧، والسيوطي في الضرائر الجديدة، ج٢، ص٧٦٨، وهمع الهوامع، ج٥، ص٢٧٩، وشواهد المغني، ج٢، ص٨٦٩، والشنقيطي في الدرر اللوامع، ج٦، ص١٦٥.

ولم يحسن قول الشاعر[1]:

ومـــا كـــنت ذا نيـــربٍ فـــيهمُ ولا مُـــنْمِشٍ فـــيهمُ مُـــنْمِلِ

والشاهد: جرّ "منمش" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر "كان" ولم يحسن ذلك لقلة دخول "الباء" في خبرها.

وأضـــاف السلـــسيلي لـــذلك، النعت السببي في قولهم: "ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعـــدًا / قاعـــدٍ أبوه"، و"ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً/قاعدٍ أبوه"، فيجوز في المثالين النصب والجرّ كما لو لم يذكر النعت السببي.

وخالف المبّرد مذهب الخليل وسيبويه، في مسألة: العطف بالجرّ على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس"، و"ما" العاملة عملها، وقال[2]: "إنّ حروف الجرّ لا تعمـــل مضمرة"، وروى "سابقًا" و"تاعبًا" بالنصب ونسب إلى سيبويه: أنه روى بالجرّ سماعًا عن العرب، رغم ضعفه وبُعده".

وخالفـــه في ذلك ابنُ مالك في "شرح الكافية الشافية"[3]، و"شواهد التّوضيح والتّصحيح"[4] وابنُ هشام الأنصاريّ في "مغني اللبيب"[5] وابنُ عقيل في "شرحه

---

(١) البـــيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل، ج١، ص٣٧١، وابن هشام في المغني، ج٢، ص٤٧٧، والسلسيلي فـــي شـــفاء العليل، ج١، ص٣٢٧، وأبو حيّان الأندلسي في ارتشاف الضّرب، ج٣، ص١٢١٦، وابن منظور في لـــسان العـــرب، مادة "نمش" ج١٤، ص٢٩٢، والسيوطي في الفرائد الجديدة ج٢، ص٧٦٨، وهمع الهوامع، ج٥، ص٢٧٩، وشواهد المغني، ج٢، ص٨٦٩، والشنقيطي في الدّرر اللّوامع، ج٦، ص١٦٥.

(٢) البغدادي-خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٩، ص١٠٤.

(٣) ابن مالك – شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم الهريدي، ج٢، ص٨٢٥-٨٣٠.

(٤) ابن مالك- شرح التوضيح والتصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية بيروت، ص٩٣.

(٥) ابن هشام الأنصاري-مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص٨٣٨-٨٣٩.

على ألفية ابن مالك"[1]، وأجازه ابنُ الشجري على ضعفٍ بغير عوضٍ ، فقال[2]: "إنّ إضـــمار الجـــارّ، وإعماله بغير عوضٍ ضعيف"، وأجازه ابنُ عصفور في ضـــرورة الشعر ، فقال[3]:" وحروف الجرّ لا يجوز إضمارها، وإبقاء عملها إلاّ في ضرورة شعر"، نحو قول الشاعر[4]:

رســـمِ دارٍ وقفـــتُ فـــي طَلَلِـــهْ كِـــدْتُ أقـــضي الغـــداةَ مِنْ جَلَلِهْ

يريد: "ربّ رسمِ دارٍ، وقال ذو الإصبع العدواني[5]:

لاهِ ابْـــنُ عمِّـــكَ لا أفضلْتَ في حَسَبٍ عنّـــي ولا أنـــت ديّاني فتخزوني

يريد: لله ابنُ عمّك"، ومما جاء في كلامهم: "خيرٍ عافاك اللهُ" .

يريد: بخيرٍ عافاك الله" لمن سأله: كيف حالك؟" .

"والحـــروف أضـــعف في العمل من الأفعال كما أنّها لا تعمل الخفض إلاّ بوســـاطة الفعل ، أو ما في معناه، فإذا قلت: "مررت بزيد" فإنّما خفضت "زيدًا" بـــــ "مررت" بوساطة "الباء"، فلمّا احتاجت الحروف في عملها إلى غيرها، كان عملها ضعيفًا"[6].

---

(١) ابـــن عقيل- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المجلد٢، ج٣، ص ٣٩-٤١.

(٢) ابن الشجري- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، ج٢، ص١٣٢-١٣٣.

(٣) ابن عصفور – شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعّار، المجلد١ ،ص ٥٠٠.

(٤) البـيت لجمـيل بثينة في ديوانه، تحقيق: عبد المجيد زراقط، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٩، ص ١٠٢ وهو من شواهد ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعّار، المجلد١، ص٥٠٠.

(٥) البيت لذي الإصبع العدواني، وهو من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب، ص١٩٦، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي، المجلد١، ص٤٧٩.

(٦) ابن عصفور – شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعّار، المجلد١، ص٥٠٠.

ولا شـــكّ أنّ حروف الجرّ، أضعف في عملها من الأفعال، ولهذا يستحسن عدم إضمارها في العمل، وهو القياس، ولكن العرب أضمروها، إمّا على سبيل التوسع في كلامهم، كقول رؤبة: "خيرٍ عافاك الله"، وذلك جوابًا لمن سأله: "كيف حالك؟"، أو للضرّورة الشعرية، كما أشار لذلك ابن عصفور.

أعتقد صحّة مذهب الخليل وسيبويه في جواز إعمالها مضمرة، كما ورد في شواهد "الحمل على التوهم" ، لأن العرب يضمرون كثيراً في كلامهم.

المسألة الثانية: جر تابع معمول اسم الفاعل على التوهم .

كقول امرئ القيس[1]:

فظـلَّ طهـاة اللّحـم مـا بين مُنْضِجٍ صـفيفَ شِـواءٍ أو قَديـرٍ معجّلِ

والـشاهد: جـرّ "قديرٍ" على توهُّم إضافة اسم الفاعل "منضج" إلى معموله "صـفيف"، واحتـرز بالمتصل، لأنه لا يجوز العطف على معمول اسم الفاعل المنفصل نحو: "ما بين منضجٍ بالنهار صفيفَ شواءٍ"، لأنّ الانفصال يمنع توهم الإضافة"، وهو مذهب ابن مالك[2]، ووافقه عليه السلسيلي في "شفاء العليل"[3].

وذهـب ابنُ هشام الأنصاري، إلى أنّ "قديرًا" في البيت المذكور، يمكن أن يكون مجرورًا على الجوار لِـ "شواء"، أو على توهم الإضافة[4] وعدّه السيوطي من شواهد الحمل على الموضع، ضمن مذهب البغداديين[5] وذهب ابن عصفور:

---

(١)البيت لامرئ القيس في معلقته، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل، ج١، ص٣٧١، وابن هشام في مغني اللّبيب، ج٢، ص٤٦٠، وابن عصفور في شرح المقرّب، القسم الأول، المنصوبات، ص١٩٩.

(٢) ابن مالك- شرح التسهيل، المجلد١، ص٣٧١.

(٣) السلسيلي- شفاء العليل، ج١، ص٣٣٨.

(٤) ابن هشام الأنصاري-مغني اللّبيب، تحقيق:مازن المبارك وشريكه، ص٦٠٠.

(٥) السيوطي – همع الهوامع، ج٥، ص٢٧٨، وكذلك شرح شواهد المغني، ج٢، الشاهد ٦٩٤، ص٨٥٧.

"إلـــى أنّ "قديرًا" يمكن أن يكون مجرورًا على حذف المضاف وإقامة المضاف إلـــيه مقامه، والتقدير: "أو طابخٍ قديرًا"، كما يمكن أن يكون مجرورًا على توهُّم الجرّ في معمول اسم الفاعل[1].

أمّـــا الـــشنقيطي فقد ذكر[2]: "إن الكوفيين يضعونه تحت باب العطف على الموضـــع، لأنّهم لا يشترطون أصالة الموضع، وأن الدّماميني قد ذكره في باب العطف على التوهم بالجر على معمول اسم الفاعل المتصل، والبيت مؤوّل عند المغاربة على حذف المضاف.

"وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور كقول الشاعر:

فظـــلّ طهـــاةُ اللّحـــمِ مـــا بين مُنْضِجٍ صـــفيفَ شـــواءٍ أو قديـــرِ معجّلِ

وهـــو عـــندهم، عطف على "صفيف"، وخُرّج على أنّ الأصل: "أو طابخ قديـــراً" ثـــم حذف المضاف، وأبقى المضاف إليه مقامه بالخفض، أو أنه خفض علـــى الجـــوار، أو على توهُّم أنّ "صفيفًا" مجرورٌ بالإضافة كما قال "ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا".

واستـــشهد بـــه الأشموني على معاقبة " أو" لـــ "الواو" ولكن محقّق الكتاب أعـــرب "قديـــرًا" علـــى أنّه معطوف على "صفيف" المنصوب على توهُّم جرّه بالإضافة[3].

واستشهد به السّمينُ الحلبي في العطف على التوهم فقال[4]:

---

(١) ابن عصفور- شرح المقرّب، القسم الأول، المنصوبات، ص١٩٩.

(٢) الشنقيطي-الدّرر اللّوامع، ج٦، ص١٦٢.

(٣) الأشموني – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، ج٢، ص٣٨٠.

(٤) السمين الحلبي- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي معوّض وشركاه، ج٦، ص٣٢٤.

"فـــإنهم جعلوه من العطف على التوهم، وذلك أنه توهم إضافة "منضج" إلى "صفيف" توهماً لجره بالإضافة".

اتّجَهت آراءُ النُحاة في هذه المسألة إلى أربعة مذاهب:

الأول: جـــرّ "قديـــر" علـــى توهم إضافة اسم الفاعل "منضج" إلى معموله "صفيف"، وهو مذهب ابن مالك والسلسيلي ، وأجازه ابن هشام الأنصاري وابن عصفور.

الثانـــي: جـــرّ "قديـــر" حملاً على موضع "صفيف"، وهو مذهب الكوفيين، والبغداديين، ووافقهم عليه السيوطي.

الـــثالث: جـــر "قديـــر" حمـــلاً على الجوار، لـــ "شواء"، ذكره ابنُ هشام الأنصاري.

الـــرابع: جـــرّ " قديـــر" على تقدير: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: "أو طابخٍ قديرًا"، وهو مذهب ابن عصفور والمغاربة.

أرى أنّ هذه المذاهب الأربعة متفاوتةٌ في كونها وجوهًا صالحةً للإعراب، وأعتقد أنّ المذهب الأول: "الحمل على توهم الإضافة" أوجهُها لأنّ "الحمل على الموضـــع"، الذي ذهب إليه الكوفيون والبغداديون، لا يكون في هذه المسألة إلاّ على توهم الإضافة، فإذا افترضنا عطف "قدير" بالجر على موضع "صفيف" فإنّ "صفيفًا" لا يكون بموضع الجر إلاّ إذا توهّمنا إضافته إلى اسم الفاعل "منضج".

أمّا الحمل على الجوار، الذي ذكره ابنُ هشام، في هذه المسألة بقوله[1]: "أو أنّه عطف على "صفيف"، ولكنْ خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف

---

(١) ابن هشام الأنصاري- مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص٦٠٠.

مجرور بالإضافة"، فقد أنكره في موضع آخر، (القاعدة الثانية: أنّ الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره) فقال[1]:

"والـــذي علـــيه المحقّقون، أنّ خفض الجوار، يكون في النعت قليلاً، وفي التوكـــيد نـــادرًا، ..... ولا يكـــون فـــي عطف النّسق، لأنّ العاطف يمنع من الـــتجاور"، فكيف يكون "قديرٍ" منسوقًا على الجوار لـــ "شواء" مع وجود حرف العطف "أو"، الذي يفصل بينهما؟".

وأمّـــا حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو مذهبُ المغاربة، وابـــنُ عصفور، وذلك على تقدير: "أو طابخٍ قديرًا"، فإنّ "قديرًا" سيكون معطوفًا علـــى اســـم الفاعل "منضج"، وليس على "صفيف"، لأن التقدير سيكون :"مابين منـــضج .....أو طـــابخ قديرًا"، فالمضافُ المحذوفُ "طَابخ" معطوف على اسم الفاعـــل "منضج " ، والمضاف إليه " قدير"، الذي حلّ محل المضاف المحذوف، ســـيكون بهذه الحالة معطوفًا على اسم الفاعل ، وليس على معموله، ولا يعطف "القدر" ، على "منضج"، من حيث المعنى ، إلا على سبيل المجاز ، لأن القدر لا يُطـــبخُ، و إنمـــا يُطبخُ اللّحم الذي في القدر، وكذلك فإن الفاصل بين المعطوف والمعطـــوف عليه طويل، ولهذا أميلُ إلى المذهب الأول، في الحمل على توهم الإضافة، وهو مذهب ابن مالك.

المسألة الثالثة: الحمل على توهم إضمار حرف الجرّ مع "أنْ المصدريّة".

ذكر سيبويه: [2] بأنّه سأل الخليل عن قوله تعالى:

﴿وإنّ هذه أمتكم أمّةً واحدةً وأنا ربكم فاتّقون﴾ [3] .

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص٨٩٥.

(٢) سيبويه – الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٣، ص١٢٦.

(٣) المؤمنون – آية ٥٢.

فقال: "إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: "ولأنّ هذه أمتكم أمةً واحدة وأنا ربكم فاتقون"، ونظيرها قوله تعالى: **﴿لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا ربّ هذا البيت﴾**[1] .

والتقدير: "لإيلافهم ذلك فليعبدوا ربّ هذا البيت".

واستشهد سيبويه بقول الفرزدق[2]:

وما زرتُ سلمى أنْ تكون حبيبةً إليّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُه

كأنه قال: "لأنْ تكون"، ومثله قول زهير[3]:

بدا ليَ أنّي لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

ومثله أيضاً قول الفرزدق[4]:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها

فعطف بجر "دين" على توهُّم إضمار اللام مع "أن"، والتقدير: "لأن تكون"، والمصدر المؤوّل "لكونها حبيبةً إليّ " ، "فإذا حذفت "اللام" من "أنْ تكون" فهو نصب، كما أنك لو حذفت "اللام" من "لإيلاف" كان نصبًا، ونسبَ ذلك للخليل، قائلاً[5]: "هذا قول الخليل".

---

(١) قريش – الآيات من ١–٣.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه، تحقيق: علي فاعور، ج١، ص٧٨، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٣، ص٢٩،والأعلم في تحصيل عين الذهب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ص ٣٨٦، و الأنباري في الإنصاف، المجلد١، ص٣٧٠، وابن هشام في مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، ص٦٨٣.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى وقد تمّ توثيقه في المسألة الأولى من هذا البحث.

(٤) البيت للفرزدق وقد تمّ توثيقه في المسألة الأولى من هذا البحث.

(٥) سيبويه– الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٣، ص١٢٧.

وذهب الأعلم الشنتمري إلى تقدير "اللام" ، مع "أنْ تكون" في بيت الشعر، والتقدير "لأن تكون"[1].

كما ذهب ابنُ هشام إلى خفض "دَيْن" على توهم إضمار حرف الجرّ مع "أنْ" على تقدير: "لأنْ تكون"، أيْ: "لكونها"[2].

أمّا ابنُ مالك فقد أشار إلى أنّ "مذهب الخليل والكسائي في مسألة اطّراد حذف حرف الجر مع "إنّ"، و"أنْ": أنّهما في محل جرّ، وأنّ مذهب سيبويه والفرّاء: أنهما في محل نصب، وأنّ النصب عنده هو الوجه، لأنّ بقاء الجرّ بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل، وإنه لا خلاف في شذوذ حذف حرف الجرّ وبقاء عمله، والصحيح في هذه المسألة عنده يتوقف على السماع"[3].

واستشهد لمذهب الخليل بقول الفرزدق[4]:

إذا قيلَ أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

بجرّ "كليب"، والتقدير: "إلى كليب"، كما استشهد بقول الشاعر[5]:

وكريمةٍ من آل قيس ألفته حتى تبذّخ فارتقى الأعلامِ

---

(١) الأعلم الشنتمري- تحصيل عين الذهب، تحقيق:زهير عبد المحسن سلطان، ص٣٨٦.

(٢) ابن هشام الأنصاري- مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص٦٨٣.

(٣) ابن مالك- شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وشريكه، المجلد٢، ص٨١-٨٢.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه، تحقيق: علي فاعور، ص٣٦٢، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل المجلد١، ص٨٢، والسيوطي في همع الهوامع، ج٥، ص١٣، والأشموني في شرح الألفية، ج١، ص٤٤٠.

(٥) البيت بلا نسبة عند ابن مالك في شرح التسهيل، المجلد١، ص٨٢، والسيوطي في همع الهوامع، ج٤، ص٢٢١.

بجرّ "الأعلام" والتقدير: "إلى الأعلام".

وذكـــر الأنباري أنّ الكوفيّين أجازوا في القَسَم إضمار حروف الخفض من غير عوض، وأنّ البصريين لم يجيزوا ذلك ، لأنّ الأصل في حروف الجرّ، أن لا تعمل مع الحذف من دون عوض[١].

وذهب الأشموني إلى أنّ اطّراد حذف حرف الجرّ مع "أنّ"، و"أنْ"، لطولهما بالصلة، واختلفوا في محلّهما بعد الحذف، فذهب الخليل والكسائي إلى أنّ محلّهما الجـــرّ، وذهب سيبويه والفراء إلى أن محلهما النصب وهوالأقيس، ومثْلُهما في "حـــذف حرف الجرّ معهما" كذلك "كي"، نحو: "جئتك " كي تقوم" والتقدير: "لكي تقوم"[٢].

ذكر السيوطي[٣]: بأنّ حرف الجرّ لا يحذف ويبقى عمله اختيارًا، وإنْ وقعَ فضرورةٌ، أو نادرٌ لا يقاس عليه، كحديث البخاري[٤]: "صلاة الرجل في جماعة تُضعَّفُ على صلاته في بيته وسوقه ، خمسٍ وعشرين ضعفًا" والتقدير: "بخمسٍ وعشرين"، ونقل السيوطي عن أبي حيان الأندلسي قوله[٥]: "وأمّا نَقْلُ ابنِ مالك، وصـــاحبِ البـــسيط عـــن الخلـــيل أنّه جرّ، وعن سيبويه أنّه نصْبٌ فوهم، لأنّ المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل أنه نصب، وأمّا سيبويه فلم يصرّح فيه بمـــذهب"، حـــيث قال الخليل: والأكثرُ نصْب، حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه. وقال الكسائي بالجرّ، لظهوره في المعطوف عليه.

---

(١) الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: حسن حمد، المجلد١، مسألة ٥٧، ص٣٦٨.

(٢) الأشموني- شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، المجلد١، ص٤٤٣.

(٣) السيوطي – همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج٤، ص٢٢١.

(٤)البخاري- صـــحيح الـــبخاري، ج١، المكتبة الثقافية، بيروت، باب الأذان، ص٢٦٣، والرواية فيه بنصب "خمس وعشرين" وليس بالجرّ، وعليه فالحديث لا يصلح للاستشهاد به.

(٥) السيوطي – همع الهوامع، تحقيق:عبد العال سالم مكرم، ج٥، ص١٢.

وقال سيبويه: ولو قال إنسان: إنه جرّ لكان قولاً قويًّا، وله نظائر، نحو قولهم: "لاهِ أبوك"، أصله: "للهِ أبوك".

واستشهد به الشنقيطي في "الدّرر اللّوامع"[1] على أنّ محلّ المنصوب بنزع الخافض بعد "أنْ، وإنّ، وكي"، هو جرّ عند الكسائي، بدليل ظهور الجرّ في المعطوف عليه، وفيه خلاف، فادّعى الخليل أن محلّه الجرّ في المعطوف عليه بالجر، وهو مذهب الكسائي أيضًا، وأمّا مذهب سيبويه والفراء فهو نصب، ويقال: مذهب سيبويه: احتمال الأمرين".

ب. القسم الثاني: العطف بالنصب على التوهم .

المسألة الرابعة: النصب على التوهم في الأسماء .

أثارها الزمخشري في تفسير قوله تعالى[2]:

﴿وأمرأتُه قائمةٌ فضحكتْ فبشّرنَاهَا بإسْحَاقَ وَمِنْ وراءِ إسحاقَ يعقوبَ﴾ .

بنصب (يعقوب)، كأنه قيل[3]: "ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب" ، متمثّلاً قول الشاعر: "ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها" وذلك على تقدير: أنّ "بشّرنا" بمعنى: "وهبنا"، وتوهم أنّ "الباء" من (بإسحاق) قد سقطت لأن الفعل "وهبنا" متعدٍّ بنفسه، فيكون "يعقوب" منصوبًا بالعطف على ذلك التَّوهُّم.

---

(١) الشنقيطي – الدّرر اللّوامع، ج٥، ص١٨٣.

(٢) هود – آية ٧١.

(٣) الزمخشري – الكشاف، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ج٢، ص٤١١.

ومـــن الـــنُّحاة مـــن أجاز ذلك كالسّمين الحلبي[1]، وأبي حيّان الأندلسي[2] ولكنهما أشارا إلى أن الحمل على التوهم لا ينقاس.

ومـــنهم من حمله بالنصب على إضمار فعل، وتقديره: "فبشرناها بإسحاق ومـــن وراء إســـحاق وهبـــنا لها يعقوب". وإلى هذا ذهب الفرّاء حيث قال[3]: "والنصب في "يعقوب" بمنزلة قول الشاعر[4]:

جئنـــي بمـــثلِ بنـــي بـــدرٍ لقـــومهمُ أوْ مـــثلَ أســـرة مـــنظورِ بْنِ سيّارِ
أو عامـــرَ بـــنَ طفـــيلٍ فـــي مُـــركّبهِ أو حارثًـــا يـــوم نادى القومُ يا حارِ

فنصب (مثلَ) على إضمار الفعل، وتقديره: "أو أعطني مثلَ أسرة...".

وذهـــب إلى إضمار الفعل أيضًا: أبو جعفر النحّاس في "إعراب القرآن"[5]، ووافقه السمين الحلبي[6]، وأبو حيان الأندلسي[7]، حيث ذكرا أنّ ذلك مذهب أبي علي الفارسي، مع أنّه ذكر في كتابه " المسائل العسكريات في النحو العربي" بأنّ مـــن قـــرأ (يعقوبَ) بالفتح "فلا بدّ أن يعطفه على "الباء" الجارّة، كأنه أراد أنها بشّرت بهما،أو يحمله على موضع الجار والمجرور[8].

---

(١) الـــسمين الحلبـــي – الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الشيخ علي معوض ومجموعة، ج٤، ص١١٤.

(٢) أبو حيّان الأندلسي– البحر المحيط، عادل عبد الموجود وشريكه، ج٥، ص٢٤٤.

(٣) الفرّاء – معاني القرآن، ج٢، ص٢٢.

(٤) البيتان لجرير يهجو بهما الأخطل، وهما من شواهد سيبويه في الكتاب، ج١، ص٩٤، ص١٧٠، والفراء في معاني القرآن، ج٢، ص٢٢.

(٥) أبو جعفر النحاس – إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج٢، ص٢٩٣.

(٦) السمين الحلبي – الدر المصون ، تحقيق علي معوض و مجموعة، ج٤، ص١١٤

(٧) أبو حيّان الأندلسي –البحر المحيط ، تحقيق :عادل عبد الموجود و شريكه، ج٥،ص٢٤٤

(٨) أبو علي الفارسي – المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، ص٨٧.

وذهب إلى نصب (يعقوب) بإضمار الفعل أيضًا، مكّي بن أبي طالب القيسي في كتابه "مشكل إعراب القرآن"[١]، وابن عطيّة الأندلسي في كتابه "المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"[٢]، وابنُ هشام الأنصاري في "مغني اللبيب"[٣]، والمنتجب الهمداني في كتابه "الفريد في إعراب القرآن المجيد"[٤].

وأشار بعض النحاة إلى جواز حمله على الموضع، ذكر ذلك: "مكي بن أبي طالب القيسي[٥]، والمنتجب الهمداني[٦]، والسّمين الحلبي[٧].

كما أشار بعض النحاة إلى جواز حمله على اللّفظ، وذهبوا إلى أن (يعقوب) ممنوع من الصّرف، وأنّ فتحته للجرّ، وأنه معطوفٌ نسقًا على (بإسحاق)، ذكر ذلك أبو علي الفارسي[٨]، ونسبه أبو جعفر النحاس إلى الكسائي والأخفش فقال[٩]: "إن الكسائيّ ، والأخفش، وأبا حاتم يقدّرون (يعقوب) في موضع خفض على اللفظ، ولكن مذهب سيبويه، والفراء، النصب، فالفراء يرى: بأنه لا يجوز الخفض إلاّ بإعادة الخافض، ويرى سيبويه: بأنه لا يجوز التفريق بين المجرور وما يشركه وهو الواو".

---

(١) مكي بن أبي طالب القيسي – مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين السّواس، المجلد١، ص٤٠٩.

(٢)ابن عطية الأندلسي – المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافعي، ج٤، ص١١٤.

(٣) ابن هشام الأنصاري –مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك وشريكه، ص ٦٢٢

(٤) المنتجب الهمداني – الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: فهمي حسن النمر وشريكه، المجلد٢، ص ٦٤١

(٥) مكي بن أبي طالب القيسي–مشكل إعراب القرآن، المجلد الأول ،ص٤٠٩

(٦) المنتجب الهمداني– الفريد في إعراب القرآن المجيد، المجلد٢، ص٦٤١.

(٧) السمين الحلبي– الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي معوض ومجموعة، ج٤، ص١١٤.

(٨) أبوعلي الفارسي – المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، ص٨٧.

(٩) أبوجعفر النحاس – إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج٢، ص٢٩٣.

وذهب الأخفشُ إلى أنّ (يعقوب) مرفوعٌ على الابتداء، على تقدير: "ومن وراء إسحاق يعقوب مولودٌ أو كائن" [1]، ونسب المنتجب الهمداني في كتابه "الفريد في إعراب القرآن المجيد"[2] بأن قراءة (يعقوب) بالرفع على أنه مبتدأ، والجار والمجرور خبره على " المذهب المنصور"، وهو برأيه مذهب أهل البصرة، أو يكون الرفع على أنه فاعل بالظرف، على "المذهب المعروف" (المذهب الكوفي).

وأمّا في كتب القراءات ، فقد ذكر ابنُ خالويه[3]: أنّ مَنْ قرأ (يعقوب) بالنصب: حمزة، وابن عامر، وحفص عن عاصم، وقرأ الباقون بالرفع، ومن نصب جعله عطفًا على (فبشّرناها)، كأنه جعل الكلام بمعنى الهبة، أي: "وهبنا له يعقوب"، وقال بعض النحويين: ومن حمل (يعقوب) على الخفض ، فإنّه لا ينصرف، وهذا غلط عند البصريين، لأنك لا تعطف على عاملين، ومن رفع (يعقوب) فعلى الابتداء ، ونسب مكّي بن أبي طالب القراءة بالخفض للكسائيّ.

وذهب ابنُ غلبون في كتابه "التذكرة في القراءات[4]: إلى إضمار فعل، على تقدير: "فبشّرناها بإسحاق ووهبنا لها يعقوب من ورائه"، ولذلك يُكرَهُ القطع بالرفع على الابتداء".

وذهب العكبري في كتابه "إعراب القراءات الشواذ"[5] إلى أن (يعقوب) يُقرأ بالنصب، والرفع، وهما في السبعة، ويقرأ (بيعقوبِ) بزيادة "الباء" والجرّ والتنوين، في معاني القرآن للفرّاء، ولكنَّ صَرْفَ (يعقوب) بالتنوين بعيدٌ، لأنه

---

(١) الأخفش – معاني القرآن، تحقيق:عبد الأمير الورد، ج٢، ص٥٧٩.

(٢) المنتجب الهمداني- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المجلد٢، ص٦٤١.

(٣) ابن خالويه – إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ج١، ص٢٨٨-٢٨٩.

(٤) ابن غلبون – التذكرة في القراءات، تحقيق: عبد للفتاح إبراهيم، المجلد٢، ص٤٦٠.

(٥) أبو البقاء العكبري- إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ج١، ص٦٦٦.

معــرفةٌ أعجمــيّ، ولا يــصحّ تقدير تنكيره، وليس من ضرورة الشعر، فيقال: "صرف ما لا يصرف".

أعــتقد أنّ القراءة المشهورة هي بنصب (يعقوب) ، على مذهب سيبويه ، والفــرّاء، وكان جمهور النحويين يرى أنّ النصب بإضمار الفعل، على تقدير: "فبشّرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب" ، أمّا القراءة بالرفع فعلى مــذهب الأخفــش، وأنّ الــرّفع يكون على القطع والابتداء، أو بالارتفاع على الفاعلية بالظرف.

وأمّا القراءة بالجرّ ، فقد نسبها مكّي بن أبي طالب القيسي للكسائي، ويكون (يعقــوب) معطوفًا على لفظ (بإسحاق) ، وذكر العكبري بأنها قراءة شاذّة ، ولا يقــاس عليها. وأنا أصِل إلى القراءة بالنصب ، على إضمار الفعل، وهو مذهب سيبويه والفرّاء وجمهور النحاة ، ولا أرفض مذهب الزمخشري ومن وافقه في الحمل على التَّوهُّمِ.

المسألة الخامسة: النصب على التوهم في الأفعال .

تتعلق هذه المسألة بالعطف على جواب الترجّي بإضمار "أنْ" نحو قوله تعالى[1]: **﴿وقال فرعون يا هامان ابْنِ لي صرحًا لعلّي أبلغُ الأسبابَ*أسبابَ السماواتِ فأطّلعَ إلى إله موسى﴾** .

وذلك بنصب (فأطّلع) عطفًا على جواب "لعلّ"، الذي غالبًا ما يكون مقترنًا بــ "أنْ"، وقد اختلفت آراء النحاة في هذه المسألة إلى ثلاثة أوجه[2]:

---

(١) غافر – الآيتان ٣٦/٣٧.

(٢) السّمين الحلبي – الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٤٢-٤٣.

الأوّل: ذهب إلى أن نصب (فأطّلع) يكون على أنّ جواب الأمر، نصب بـ"أن" مضمرة بعد "الفاء" وهو مذهب البصريين، واستشهد له ابن مالك[1]: بقول الراجز:

يا ناقُ سيري عَنَقًا فسيحا إلى سليمانَ فنستريحا[2]

حيث نصب "نستريحا" بـ "أنْ" مضمرة بعد "الفاء" على أنّه جوابٌ للأمر "سيري" ، كما مثّل له ابنُ الحاجب[3] بقولهم: "زرْني فأكرمَك"، بنصب "فأكرمك" بـ "أنْ" مضمرة بعد "الفاء" على أنّه جوابٌ للأمر "زرني".

وحدّد ابن جنّي الحروف التي تضمر بعدها "أنْ" بخمسة أحرف[4]: "الفاء"، و"الواو"، و"أو"، و"لام الجر"، و"حتى"، وذكر بأن "الفاء تضمر بعدها "أنْ"، إذا كانت جوابًا لـ "الأمر"، و"النهي"، و"الاستفهام"، و"النفي"، و"الدعاء"، و"العرض"، و"التمني"، وقال: "إنّ الفعل بعدها ينتصب بـ "أنْ" مضمرة".

وأضاف ابنُ مالك[5]، وابن الحاجب[6] :" التحضيضَ، والترجّي".

الثاني: إنه منصوب عطفًا على التوهّم، لأنّ خبر "لعلّ" يجيء مقرونًا بـ "أنْ" كثيراً في النظم، وقليلاً في النثر، فمن نصب، توهّم بأنّ الفعل المضارع المرفوع، الذي هو في موضع خبر "لعلّ"، هو منصوب بـ "أنْ" مضمرة، وأنّ

---

(١) ابن مالك – شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان الدّوري، ص٣٣٤، والكافية الشافية، ج٣، ص١٥٤٣

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ج٣، ص٣٥، والمقتضب للمبرد، ج٢، ص١٤.

(٣) نور الدين الجامي – الفوائد الضيائية بشرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أسامة الرفاعي، ج٢، ص٢٤٨.

(٤) ابن جنيّ- اللّمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر، إربد، ص٧٣-٧٥.

(٥) ابن مالك – شرح الكافية الشافية، ج٣، ص١٥٤٣-١٥٤٤.

(٦) نور الدين الجامي – الفوائد الضيائية، تحقيق:أسامة الرفاعي، ج٢، ص٢٤٨.

المـــضارع المعطـــوف عليه بـــ "الفاء" هو من قبيل العطف على التوهم، وهو كثير، ولكنه لا ينقاس عليه، وهذا الوجه هو مذهب أبي حيّان الأندلسي.

الـــثالث: النصب على جواب الترجّي في "لعلّ" وهو مذهب كوفي استشهد أصـــحابه بهذه القراءة كما استشهدوا بقراءة "نافع"، بنصب (فتنفعَه) على جواب الترجيّ في الآية الكريمة:

﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ (١).

وهـــو مـــذهب الزمخشري كما قال: "تشبيهًا للترجي بالتمني"، والبصريون يأبون ذلك، ويخرّجون القراءتين: الأولى: على جواب الأمر في نصب (فأطّلع)، والثانية: على جواب الاستفهام في نصب (فتنفعه).

وذهب الخوارزمي إلى أنّ "لو" قد تجيءُ في معنى التَّمَنِّي في قولك[٢]: "لو تأتيني فتحدّثني" بالرفع، والنصب وذلك نحو قوله تعالى[٣]:

﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ بالنصب.

إنّ المذهب الأوّل في هذه المسألة، هو المذهب البصري، وهو النصب على جـــواب الأمر، وقد وافقه ابن جنّي[٤] وابن مالك[٥]، وأبو البقاء العكبري[٦] وابن

---

(١) عبس – الآيتان ٣-٤.

(٢) الخوارزمي – التخمير / شرح المفصّل، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ج٣، ص٢٣٩، ج٤، ص١٥٢.

(٣) القلم – آية ٩.

(٤) ابن جنّي – اللّمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر، إربد، ص٧٣-٧٥.

(٥) ابن مالك- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان الدّوري، ص ٣٣٤.

(٦) أبو البقاء العكبري – التبيان في إعراب القرآن، تحقيق:علي البجّاوي، القسم ٢، ص١١٢٠.

الحاجب[1]، وقد حددوا الحروف التي تضمر بعدها "أنْ" كما حدّدوا أماكن إضمارها.

أمّا المذهب الثاني، "العطف على التوهم" فقد اختاره أبو حيان الأندلسي، حيث قال: "فالنصب على جواب الترجّي، بإضمار "أنْ"، وقد تأوّلنا ذلك، على أن يكون عطفًا على التَّوهُّم، لأنّ خبر "لعلّ" جاء كثيرًا مقترنًا بـ "أنْ"، فمن نصب، توهم أنّ الفعل المرفوع، الواقع خبرًا، كان منصوبًا بـ "أنْ"، والعطف على التوهم كثير، ولكنه لا ينقاس، فإنْ وقع منه شيء، وأمكن تخريجه عليه، خُرّج".

كما ذهب أبو حيّان الأندلسي إلى أنّ القراءة بنصب (فيدهنوا) من قوله تعالى[2]:

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾

هي من قبيل العطف على التوهم، ولا يكون هذا إلاّ إذا كانت "لوْ" مصدرية بمعنى "أنْ" وذهب مذهب أبي حيّان في ذلك، السمين الحلبي في كتابه[3] "الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون"، والزركشي في كتابه[4] "البرهان في علوم القرآن"، والسيوطي في كتابه[5] "همع الهوامع"، وابن السنوسي القيرواني في كتابه[6] "القولة الشافية بشرح القواعد الكافية".

---

(١) نورالدين الجامي – الفوائد الضيائية، تحقيق: أسامة الرفاعي، ج٢، ص٢٤٨.

(٢) القلم – آية ٩.

(٣) السّمين الحلبي – الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٤٢- ٤٣، ج٦، ص ٣٥١-٣٥٢.

(٤) الزركشي – البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، ج٤، ص١١٣.

(٥) السيوطي- همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ج٥، ص٢٧٩، وكذلك الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، ج٢، ص٣٢١.

(٦) العربي القيرواني- القولة الشافية بشرح القواعد الكافية، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ص ١١١-١١٢.

وأمّـا المـذهب الثالث، وهو "النصب على جواب الترجّي، في "لعلّ" فهو مذهب كوفيّ ، اختاره الزمخشري، حيث ذهب إلى نصب (فأطّلع)، "على جواب الترجّـي، تـشبيهًا لـه بالتّمنّـي "[1]، وذهـب مذهبه ابن عطية الأندلسي[2]، والأنباري[3]، والمنتجب الهمداني[4].

أعـتقد أن قـول البصريين بنصب (فأطّلع) على جواب الأمر ، (ابْنِ لي) بعـيدٌ، لوجـود جملة فاصلة بينهما ، هي جملة (لعلي أبلغ الأسباب)، وأنّ قول الكوفيـين بنـصب (فأطلع) على جواب الترجّي، تشبيهًا له بالتّمنّي، ليس بعيدًا، ولكن شيوع وجود "أنْ" في خبر "لعلّ"، هو كشيوع وجود "الباء" في خبر "ليس" و"ما" العاملة عملها، ولذلك فإن العطف على التوهم بإضمار "أن" في خبر "لعل" يشبه العطف على التوهم بإضمار "الباء" في خبر "ليس"، وهو الذي أميل إليه .

ج. القسم الثالث: العطف بالرفع على التوهم .

المسألة السادسة: العطف على التوهم في المرفوعات من الأسماء .

وهي تتعلّق بشأن الإتباع على اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر، وقد مثّل لها سيبويه بقوله[5]:

"واعلمْ أن ناسًا من العرب يغلطون، فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون" و"إنك وزيدٌ ذاهبان".

---

(١) الزمخشري – الكشّاف، تحقيق: مصطفى حسين، ج٤، ص١٦٧

(٢) ابـن عطـية الأندلـسي، المحـرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ج٤، ص ٥٦٠

(٣) الأنباري – البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد، ج٢، ص٣٣١

(٤) المنتجب الهمداني – الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: طه عبد الحميد، ج٢، ص ٣٣١

(٥) سيبويه – الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٢، ص١٥٥.

وذلك أنّ معناه: معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

بـــدا لـــيَ أنـــي لست مدركَ ما مضى ولا ســـابقٍ شـــيئًا إذا كان جائيا[1]

فـــتوهم بأنّ إضمار "إنّ"، فيما قالته العرب، مشابه لتوهم إضمار "الباء" في خبـــر "لـــيس". وهي مسألة خلافية بين النحاة، ذكرها الأنباري في "الإنصاف" فقـــال[2]: "ذهـــب الكوفيون إلى جواز العطف على موضع "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك، فذهب الكسائي إلى جوازه مطلقاً، سواء ظهر فيه عمل "إنّ" أو لم يظهر نحو: "إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان" و"إنك وبكرٌ منطلقان".

وذهب الفرّاء إلى عدم جواز ذلك إلاّ فيما لم يظهر فيه عمل "إنّ"، واستشهد بقوله تعالى:

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى... ﴾ [3]

فعطـــف قـــوله تعالى: (والصابئون) على موضع اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبـــر وحجّـــته فـــي ذلـــك[4]: "أنّ (الذين)، حرف على جهة واحدة في رفعه، ونصبه، وجرّه، فلما كان إعرابه واحدًا، وكان نصب "إنّ" نصبًا ضعيفًا، وضعفه أنـــه يقع على الاسم، ولا يقع على الخبر، جاز رفع (والصابئون)، ولا استحبّ، القـــول: "إنّ عبدَ الله وزيدٌ قائمان" لتبين حركة الإعراب في "عبد الله"، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف "إنّ" وأنشد الفرّاء :

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، وقد تمّ توثيقه سابقاً.

(٢) الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: حسن حمد، المجلد١، المسألة ٢٣، ص١٧٥.

(٣) المائدة – آية ٦٩.

(٤) الفرّاء – معاني القرآن، تحقيق: أحمد سيف نجاتي وشريكه، ج١، ص٣١٠-٣١٢.

فمـــن يـــكُ أمـــسى بالمدينة رحلُهُ فإنـــي وقـــيّارٌ بهـــا لغـــريبِ[1]

برفع "قيار"، عطفاً على موضع اسم "إنّ"، وأنشد أيضاً:

يـــا ليتنـــي وأنـــت يـــا لمـــيسُ بـــبلدٍ لـــيس بـــه أنـــيسُ[2]

بعطـــف ضمير الرفع المنفصل "أنت"، على الضمير الواقع في محل نصب اسم "ليت".

وذهـــب البـــصريون[3]: "إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال، واحتجوا بأن الدليل على عدم جواز "إنك وزيدٌ ذاهبان" بأنه وجب أن يكون "زيد" مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في الخبر، ولمّا كانت "إنّ" عاملة في الخبر أيضاً، فإنه لا يجوز أنْ يعمل في الخبر عاملان".

وذهـــب ابـــنُ يعـــيش[4]: إلى أنّ قولهم: "إنّهم أجمعون ذاهبون" هو شاهد للزّجاج على جواز حمل النعت على موضع اسم "إنّ" قبل تمام الخبر لأن النعت والتوكيد مجراهما واحد.

وأمّـــا قـــولهم: "إنـــك وزيدٌ ذاهبان"، فهو شاهد للكوفيين على جواز حمل العطف على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر.

---

(١) البـــيت لـــضابئ البرجمـــي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، ج١، ص٧٥، ومعاني القرآن للفراء، ج١، ص٣١١.

(٢) البيت لجران العوذ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، ص٢٦٣، ومعاني القرآن للفرّاء، ج١، ص٣١١.

(٣) الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، المسألة ٢٣، ص ١٧٥-١٧٦.

(٤) ابن يعيش – شرح المفصل، تحقيق: أحمد سيّد أحمد، المجلد٣، ج٨، ص ٥٧٣-٥٧٤.

وقــد حمل سيبويه ذلك على الغلط، حيث رأى "إنهم ذاهبون"، بمعنى: "هم ذاهبون" فاعتقد سقوط "إنّ" من اللفظ، ثم عطف عليه بالرفع كما غلط الآخر في قوله: "لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا" فجرّ "ولا سابقٍ"، على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس"، كما اعتقد سقوط "إنّ" من قولهم: "إنك وزيدٌ ذاهبان".

وأمّا رفع "والصابئون" في الآية الكريمة.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى... ﴾ (١)

فقــد وجّــه سيبويه إعرابه على التقديم والتأخير، وليس كما ذهب الفرّاء، بحمله على موضع اسم "إنّ"، فيكون تقديره:

"الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم بالله واليوم الآخر فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك".

أشــار ابنُ السّراج "إلى أنّ الكوفيين كثيرًا ما يقيسون على المسائل الشاذّة، وأنّ زهيرًا قد أضمر "الباء" وأعملها في البيت المذكور".(٢)

و احــتجّ الكــسائي لصحّة مذهبه في جواز العطف على موضع اسم "إنّ" بالرفع قبل تمام الخبر، بقراءة (وملائكتُه) بالرفع ، في الآية الكريمة:

﴿ إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ (٣)

ولذلك أجاز "إنّ زيدًا وعمرٌو ذاهبان".

---

(١) المائدة – آية ٦٩.

(٢) ابن السّراج – الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج١، ص٢٥٢-٢٥٣.

(٣) الأحزاب – آية ٥٦.

ذكـــر ذلـــك أبو جعفر النّحاس وقال[1]: "إنه سمع علي بن سليمان الأخفش يقول: الآية لا تشبه ما أجازه، لأنك لو قلت: إنّ زيدًا وعمرٌو ذاهبان فقد أعملت فـــي "ذاهبين" عاملين هما: "إنّ"، والابتداء، وهذا محال، وأما الآية الكريمة فعلى تقديـــر: "إنّ الله يصلّي على النبيّ وملائكته يصلّون على النبيّ كذلك، ثم حُذِفَت من الأول لدلالة الثاني".

أورد ابـــنُ هـــشام هذه المسألة في كتابه "مغني اللّبيب" وقال[2]: "إنّ مراد ســـيبويه بالغلط، ما عبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنـــشاده بيت الشعر، وتوهم ابنُ مالك أنه أراد بالغلط، "الخطأ"، فاعترض عليه: "بأنّـــا متـــى جـــوّزنا ذلك عليهم، فقد زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أنْ نثبت شيئًا نادرًا، لإمكان أنْ يقال في كل نادر، "إنّ قائلَه غَلِطَ".

وكـــان ابنُ مالك قد ذهب مذهب سيبويه في هذه المسألة وقال[3]: "لا حجّة للكسائي، والفرّاء، فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب: "إنك وزيدٌ ذاهبان"، وإنهـــم أجمعـــون ذاهبون" لأنه يخرّج على أنّ أصله : "إنك أنت وزيد ذاهبان"، و"إنهـــم هم أجمعون ذاهبون"، والضميران: "أنت" و"هم" في القولين المذكورين محمولان على الابتداء.

ولكـــنّ ابنَ مالك توهّم بأنّ سيبويه أراد بـــ "الغلط"، "الخطأ" فقال[4]: "وليس ذلـــك مـــن سيبويه – رحمه الله– بمُرْضٍ، فإنّ المطبوع على العربية كزهير – قائـــل البيت المذكور– لو جاز غلطه في هذا فإنه لم يوثق بشيء من كلامه، بل

---

(١) أبو جعفر النحّاس – إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج٣، ص٣٢٣.

(٢) ابن هشام الأنصاري – مغني اللّبيب، تحقيق: محمد المبارك وشريكه، ص٦٢٢.

(٣) ابن مالك – شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وشريكه، المجلد١، ص٤٣٢-٤٣٣.

(٤) ابن مالك– شرح الكافية الشافية، تحقيق:عبد المنعم الهريدي، ج١، ص٥١٤-٥١٥.

يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب، المأمون حدوث لحنهم بتغيّر الطباع".

إنّ القراءة برفع (وملائكتُه) في الآية الكريمة:

﴿ إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ (١)

التي اتخذها الكسائي دليلاً وحجةً لصحّة مذهبه، في جواز العطف بالرفع على موضع اسم "إنّ" قبل تمام الخبر، فهي موضع خلافٍ بين البصريين، والكوفيين، فالكوفيون بخلاف الفرّاء، يجيزون مذهب الكسائي، والفرّاء يشترط لجوازه، عدم ظهور الحركة الإعرابية، ولذلك فإن الفرّاء يرى فيما رواه سيبويه عن العرب: "أنهم أجمعون ذاهبون" ، و"إنك وزيدٌ ذاهبان" ، دليلاً على صحة مذهبه، لأن التوكيد في القول الأول، كان للضمير "هم" الذي لم تظهر عليه الحركة الإعرابية، كما أنّ العطف في القول الثاني، كان على ضمير "الكاف"، الذي لم تظهر عليه الحركة الإعرابية أيضًا.

أمّا البصريون: فإنهم يتأوّلون القراءة برفع (وملائكتُه) على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: "إنّ الله يصلي على النبيّ، وملائكته يصلون على النبيّ كذلك، وهذا التقدير، ذكره الزمخشري في "الكشاف"(٢)، والعكبري في "إعراب القراءات الشواذ"(٣)، وأبو حيان الأندلسي في "البحر المحيط"(٤)، والسّمين الحلبي في "الدّر المصون"(٥).

---

(١) الأحزاب – آية ٥٦.

(٢) الزمخشري – الكشاف، تحقيق: مصطفى حسن أحمد، ج٣، ص٥٥٧.

(٣) العكبري – إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السّيد عزّوز، المجلد٢، ص٣١٦.

(٤) أبو حيّان الأندلسي – البحر المحيط، تحقيق: علي معوّض وشريكه، ج٧، ص٢٣٩.

(٥) السّمين الحلبي – الدّر المصون في علوم الكتاب المكتون، تحقيق: علي معوّض ومجموعة، ج٥، ص٤٢٥.

ولا يرى البصريون أنّ "زيدًا" في قولهم: "إنك وزيدٌ ذاهبان" معطوفٌ على موضع اسم "إنّ"، لأنه بتقديرهم سيعمل في الخبر عاملان، هما: الابتداء، و"إنّ" وهـذا محـالٌ عـندهم، ولـذلك تـأوّل سيبويه الاسم المرفوع، في الشاهدين المذكورين على الابتداء وإضمار "إنّ" على تقدير: "هم أجمعون ذاهبون"، و"أنت وزيدٌ ذاهبان" وهو من قبيل الحمل على التوهم، كما في بيت زهير المذكور.

أرى أنّ مـذهب الكسائي بعيد، لأنّ الآية الكريمة التي اتخذها حجةً لصحّة مذهـبه، الأصـل في قراءتها بنصب (وملائكتَه) عطفًا على اللفظ، وأمّا مذهب الفـرّاء فهو أكثر قربًا، ولكنه مردود، لأن الخبر لا يجوز أن يعمل فيه عاملان، ولهذا أعتقدُ صحّةَ مذهب سيبويه في حمل المسألة على التوهم.

القسم الرابع: العطف بالجزم على التوهم .

المسألة السابعة: العطف على التوهم في المجزومات من الأفعال .

ذكر سيبويه بأنه سأل الخليل[1] عن قوله تعالى:

﴿ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [2]

فقال: هذا كقول زهير:

بـدا لـيَ أنـي لست مدرك ما مضى ولا سـابقٍ شـيئًا إذا كان جائيا

"فجرّوا هذا لأنّ الأول قد يدخلُه "الباء"، فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول "الباء"، فكذلك هذا، لمّا كان الفعل الذي قبله، قد يكون جزماً ولا "فاء" فيه، فتكلموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا، توهموا هذا".

---

(١) سيبويه – الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٣، ص١٠٠-١٠١.

(٢) المنافقون – آية ١٠.

وتساءل الفرّاء[1]: كيف جُزِمَ (وأكنْ)، وهو مردود على فعل منصوب؟ فأجاب: بأنّ "الفاء" لو لم تكن في (فأصدّق)، لكانت مجزومة، فلمّا رُدّت (وأكنْ)، رُدّت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه "الفاء" ، وذكر أنّها في قراءة عبد الله ، (وأكونَ من الصالحين)، كما وردت في هامش الصفحة ، فهي "قراءة أبي عمرو، وابن محيصن، ومجاهد في "تفسير القرطبي"، والحسن ، وابن جبير، وأبي رجاء، وابن أبي إسحاق، ومالك بن دينار، والأعمش في "البحر المحيط"، ومن أثبت القراءة بـ "الواو" ردّه على الفعل الظاهر، فنصبه"[2] .

وذهب أبو عبيدة في "مجاز القرآن"[3] إلى جزم (وأكنْ) على موضع "الفاء في (فأصدّق)، وموضعها الجزم على جواب التمني".

وذهب مذهبَ أبي عبيدة، في جزم (وأكنْ) على موضع "الفاء" المبرّدُ في "المقتضب"[4]، وأبو جعفر النحاس في "إعراب القرآن"[5] ومكّي في "مشكل إعراب القرآن"[6] وابنُ معطي في "ألفيته"[7]، وابنُ يعيش في "شرح المفصل"[8]، والبغدادي في "خزانة الأدب"[9].

---

(١) الفراء – معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح الشلبي، ج٣، ص١٦٠.

(٢) المصدر السابق نفسه، وكذلك الجزء والصفحة، الرقم (٥) من هامش الصفحة .

(٣) أبو عبيدة – مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ج٢، ص٢٥٩.

(٤) المبرّد – المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ج٢، ص٣٣٩ .

(٥) أبو جعفر النحّاس– إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج٤، ص٤٣٦ .

(٦) مكي بن أبي طالب القيسي– مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين السّواس، المجلد٢، ص٣٨١.

(٧) ابن معطي – ألفية ابن معطي، تأليف: علي موسى الشوملي، ج٢، ص٣٣٥ .

(٨) ابن يعيش– شرح المفصل، تحقيق: أحمد سيّد أحمد، المجلد٣، ج٧، ص٢٩٩ .

(٩) البغدادي – خزانة الأدب ، تحقيق: عبد السلام هارون ،ج٩ ،ص١٠٣ .

وذهب الزّجّاج[1] "إلى جزم (وأكنْ) على موضع (فأصّدّق)، لأنّه على معنى: "إنْ أخّرتني أصّدّقْ وأكنْ من الصالحين".

وذهب مذهبه في ذلك: أبو علي الفارسي في "التعليقة على كتاب سيبويه"[2]، والزمخشري في "الكشاف"[3]، وابنُ عطية في "المحرّر الوجيز"[4]، وابنُ برهان العكبري في "شرح اللّمع"[5] والأنباري في "البيان في غريب إعراب القرآن"[6] والمنتجب الهمداني في "الفريد في إعراب القرآن المجيد"[7]، والمكناسي في شرح الألفية"[8] وابنُ الحاجب في "الإيضاح في شرح المفصّل" . حيث قال: [9]

"على أنّ موضع الأول جزم، فعطف الثاني (وأكنْ) على الموضع كما في قوله:

﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [10]

وهو شائع فصيح، ثم مثّله لما هو أبعد منه في التقدير، وهو قوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

---

(١) الزجاج – معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل الشلبي، ج٥، ص١٧٨.

(٢) أبو علي الفارسي – التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ج٢، ص٢٠٨.

(٣) الزمخشري – الكشاف، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ج٤، ص٥٤٤.

(٤) ابن عطية الأندلسي – المحرّر الوجيز في علوم الكتاب العزيز، ج٥، ص ٣١٥.

(٥) ابن برهان العكبري – شرح اللّمع، تحقيق: فائز فارس، ج٢، ص٣٦٩.

(٦) الأنباري – البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحمود، ج٢، ص٤٤١.

(٧) المنتجب الهمداني – الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: فؤاد علي مخيمر، المجلد ٤، ص ٤٧٤.

(٨) المكناسي – شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، ج٢، ص٨٨.

(٩) ابن الحاجب – الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العليلي، ج٢، ص٤٣-٤٤.

(١٠) الأعراف – آية ١٨٦.

والفرق بينهما أن الأول: محقق فيه موضع الجزم، لأنك لو جعلت موضع (فأصدّق) فعلاً، لكان مجزومًا. والثاني غير محقق فيه موضع الجرّ، وهو قوله: "لست مدركَ ما مضى" إلاّ بتأويل بعيد، وهو تقدير المعدوم موجودًا، ولذلك كان الأول فصيحًا، والثاني ضعيفًا".

وذهب أبو حيّان الأندلسي مذهب الخليل وسيبويه، في جزم (وأكنْ) على توهم الشرط الذي يدلّ عليه بالتمنّي، حيث قال[1]: "فلا موضع هنا"، يعني في الآية الكريمة، لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط، كما في قوله تعالى:

﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [2]

فمن قرأ بجزم (ويذرْهم) فقد عطف على موضع (فلا هادي له)، والفرق بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم، أنّ العامل في العطف على الموضع موجود، وأثره مفقود، ولكنّ العامل في العطف على التَّوهُّم مفقود، وأثره موجود". ولمّا كان عامل الجزم في الآية الكريمة:

﴿ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [3]

---

(١) أبو حيّان الأندلسي – البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وشريكه، ج٨، ص٢٧١، والنهر المادّ من البحر المحيط، تحقيق: عمر الأسعد، المجلد ٥، ص٣٦٨.

(٢) الأعراف – آية ١٨٦.

(٣) المنافقون – آية ١٠.

غيـــر موجود، وأثره بجزم (وأكنْ) هو الموجود، لذلك تعذّر العطف على الموضع في الآية الكريمة، وحملت على المعنى المراد به التَّوَهُّم في غير القرآن الكريم، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

وذهـــب السمين الحلبي مذهب أبي حيّان، ولكنّه ذكر "أنّ جزم (وأكنْ) في الآيـــة الكريمة هو على توهم سقوط "الفاء" من (فأصّدق)، وأمّا جرّ "ولا سباق" في بيت الشعر، فهو على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس"، على تقدير: "لست بمدركٍ..... ولا سابقٍ"، ولكنّ الجامع بينهما هو توهمّ ما، اقتضى جواز ذلك[1].

وخالـــف ابـــنُ هـــشام الأنصاري جمهورَ النحاة، وخطّأ موقف السيرافي، والفارسي في جزم (وأكنْ) على موضع (فأصّدق)، فقال[2]:

"إنّ قوليْهما في ذلك مردود، لأنّ "الفاء" وما بعدها في الآية الكريمة ليست فـــي موضـــع جـــزم، حيث إنّ ما بعد "الفاء" منصوب بـــ "أنْ" مضمرة، و"أنْ" والفعـــل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، فكيف تكون "الفاء" في موضـــع جـــزم، ولـــيس بـــين المفـــرديْن المتعاطفـــيْن شـــرطٌ مقـــدر؟". كمـــا وافق ابنُ جنّي مذهب الخليل وسيبويه، في جزم (وأكنْ) على توهُم سقوط "الفاء" من (فأصّدق)، فقال[3]:

"والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدًّا، ومنه قوله تعالى:

(فأصّدق وأكنْ)، وأنشد قول الشاعر:

---

(١) السّمين الحلبي – الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٣٢٣.

(٢) ابن هشام الأنصاري – مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص٦٢٠.

(٣) ابن جنّي – الخصائص، تحقيق:محمد علي النجار، ج٢، ص٤٢٤.

فأبلونـــــي بليـــــتكم لعلـــــيّ أصـــــالحُكم واســـــتدرجْ نَـــــوَيّا[1]

بجـزم "واسـتدرجْ"، عطفًـا علـى تـوهم جـزم "أصالحْكم"، حتى كأنه قال: " أصالحْكم وأستدرجْ ".

أرى صـحّة مـذهب الخليل وسيبويه في جزم (وأكنْ) على توهم إضمار "الفـاء" فـي (فأصّـدق)، وأعـتقد صواب ما ذكره أبو حيّان الأندلسي، في أنّ "العطـف على الموضع في هذه المسألة يقتضي وجود العامل، ولمّا كان عامل الجزم غير موجود، فإنه يتعذّر الحمل على الموضع فيها.

القـسم الخـامس: الحمـل على التوهم في المركّبات والمفردات من الأسماء والأفعال .

المـسألة الثامنة: عطف المركّب على المفرد والمفرد على المركب على سبيل التوهم.

ذكره ابنُ هشام الأنصاري في "مغني اللبيب"، فقال[2]:

"إنّ العطـف علـى الـتَّوَهُّمِ، كمـا وقـع في المجرورات والمنصوبات، والمـرفوعات، والمجـزومات، فقد وقع أيضًا في المركّبات، حيث قيل في قوله تعالى:

﴿وَمِنْ آياتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مبشّرَاتٍ وَلِيُذِيْقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [3]

---

(١) البـيت لأبي داوود، وهو من شواهد ابن جنّي في الخصائص، ج١، ص١٧٦، ج٢، ص٤٢٤، وهو الشاهد رقم ٦٦٦ في شرح شواهد المغني للسيوطي.

(٢) ابن هشام الأنصاري – مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك وشريكه، ص ٦٢٣-٦٢٤.

(٣) الرّوم – آية ٤٦.

"إنه على تقدير: "ليبشركم وليذيقكم"، كما قيل في قوله تعالى:

﴿أو كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوْشِهَا﴾ (١)

إنّه على معنى: "كالذي حاجّ، أو كالذي مرّ".

وكـــان ابنُ جنّي قد ذكره في "الخصائص" ضمن باب "الحمل على المعنى" فقال: (٢)

"والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدًّا، ومنه قوله تعالى: (٣)

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

ثم قال عطفاً على ذلك: (٤)

﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾.

قـــيل فيه: "إنه محمول على المعنى، فكأنه قال: "أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربه أو كالذي مرّ على قرية؟"، فجاء بالثاني على أنّ الأول قد سبق ذلك".

وذكـــر أبـــو جعفر النحاس شاهدًا آخر في عطف المركّبات، فقال(٥): "إن المصدر المفرد (وحفظًا)، معطوفٌ على الجملة الفعلية (زيّنا) في قوله تعالى:

---

(١) البقرة – آية ٢٥٩.

(٢) ابن جني – الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج٢، ص٤٢٣.

(٣) البقرة – آية ٢٥٨.

(٤) البقرة – آية ٢٥٩.

(٥) أبو جعفر النحاس – إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج٣، ص٤١١.

﴿إنّا زيّنا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بزينة الكواكب * وحفظًا من كلّ شيطانٍ مارد﴾ (١)

وذلك على تقدير: "زيّنا السماء الدّنيا وحفظناها"، فهو عطف مفرد على مركّب. حيث تمّ تأويل المصدر المفرد "حفظًا" بمركب "حفظنا" ليناسب "زيّنا".

وذهب مذهب النحاس، وابن جنّي في ذلك، الزمخشري(٢)، والعكبري(٣)، والمنتجب الهمداني(٤)، والسمين الحلبي(٥)، واستشهد الفرّاء على عطف المركبات بقول الشاعر: (٦)

أجِدَّك لن ترى بثُعَيْلباتٍ ولا بَيْدانَ ناجيةً ذمولا
ولا مُتدارِكٍ والليلُ طفلٌ ببعض نواشِغِ الوادي حُمولا

أراد: ما أنت براءٍ ولا متدارك"، بعطف المصدر المفرد "متدارك"على الجملة الفعلية: "لن ترى"، على تقدير: ما أنت براءٍ ولا متدارك"(٧).وأضاف أبو حيّان على ما ذكره ابن جنّي(٨) :

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لم يُكثّرْ غنيمةً بِنَهْكَةَ ذي قُربى ولا بحقَّدِ (٩)

---

(١) الصّافّات – الآيتان ٦-٧.

(٢) الزمخشري – الكشاف، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ج١، ص٣٠٦.

(٣) العكبري – التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجّاوي، ج١، ص٢٠٨.

(٤) المنتجب الهمداني – الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد حسن النمر، ج١، ص٤٩٩-٥٠٠.

(٥) السّمين الحلبي – الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي معوض ومجموعة، ج٥، ص ٤٩٥.

(٦) البيتان من شواهد الفرّاء في معاني القرآن، ج١، ص١٧٠، وأبي حيّان الأندلسي في البحر المحيط، ج٢، ص٣٠١.

(٧) الفرّاء – معاني القرآن، تحقيق: يوسف نجاتي وشريكه، ج١، ص١٧٠.

(٨) البيت لأبي داوود، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص، ج١، ص١٧٦، ج٢، ص٤٢٤، وهو الشاهد رقم ٦٦٦ في شرح شواهد المغني للسيوطي.

(٩) البيت من شواهد أبي حيان الأندلسي في البحر المحيط، ج٢، ص٣٠١.

فعطــف (بحقلد) وهو مفرد ومعناه:البخيل، على الجملة الفعلية: "لم يكثر"، والتقدير: "ليس بمكثرٍ ولا بخيل"، وهو من عطف المفرد على المركّب.

وذكــر ابــنُ الــسنوسي القيرواني في كتابه "القولة الشافية بشرح القواعد الكافــية"[1] ولا يخــتص التوهم بالمفردات، بل يكون في عطف المركّبات على المفردات بتأويلها بالمركّبات نحو قوله تعالى:

﴿ومن آياته أنْ يرسلَ الرياحَ مبشّراتٍ وليذيقَكم﴾

ويكون كذلك في عطف المفردات على المركبات نحو قوله تعالى:

﴿إنّا زيّنا السّماء الدُّنيا بزينةٍ الكواكب * وحفظًا من كلّ شيطانٍ مارد﴾[2]

على تقدير: "زيّنا السماء الدنيا وحفظناها".

استشهد النحاة لهذه المسألة بثلاثِ آياتٍ قرآنيّة، وبيتيْن من الشعر.

ففي الآية الأولى: عطف (وليذيقكم) ،على (مبشرات)، وهو عطف مركّب على مفرد، على تأويل "ليبشركم وليذيقكم" .

وفــي الآيــة الثانــية:عطف (أو كالذي...) على (ألم تر إلى الذي) ، وهو عطــف مفرد على مركّب،على تأويل "أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربّه... أو كالذي مرّ على قرية".

---

(١) العربي بن السنوسي القيرواني – القولة الشافية بشرح القواعد الكافية، ص١٩٠.

(٢) الصّافّات – الآيتان ٦-٧.

وفي الآية الثالثة: عطف (وحفظًا) على "إنَّا زيّنا السماء الدنيا"، وهوعطف مفرد على مركّب،على تأويل :(إنا زيّنا السماء الدنيا وحفظناها).

وفـــي الشاهد الذي ذكره الفرّاء، عطف "ولا متدارك" على "لن ترى"، وهو عطف مفرد على مركّب، على توهُّمِ " لست براءٍ ولا متداركٍ ".

وفـــي الـــشاهد الذي ذكره أبو حيّان الأندلسي، عطف "ولا بحقلّد" على "لم يكثّر"، وهو عطف مفرد على مركّب، على توهم "ليس بمكثّرٍ ولا بحقلّد".

"وقـــد صنّف النحاة ما جاء منه في القرآن الكريم، ضمن باب "الحمل على المعنى"، وأما في غير القرآن الكريم ، فضمن باب "الحمل على التَّوَهُّمِ"(١).

القسم السادس: العطف على التوهم مع اختلاف حركات الإعراب .

المسألة التاسعة: الحمل على التَّوَهُّمِ بعطف جملة خبريَّةٍ على جملة شَرْطِيَّةٍ .

ذكر سيبويه(٢): بأنه سأل الخليل عن قول الأعشى الكبير:

إنْ تـــركبوا فـــركوب الخيل عادتنا أو تنـــزلون فإنّـــا معـــشرٌ نُـــزُلُ(٣)

فقـــال: "الكـــلام هـــنا، يكون على قولك: يكون كذا، أو يكون كذا، لمّا كان موضـــعها لو قال فيه: "أتركبون" لم ينقص المعنى، صار بمنزلة قولك: " لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا.

---

(١) عـــبد الفـــتاح حسن البجّة – ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٩٩٨، ص٢٢٢.

(٢) سيبويه– الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٣، ص٥٠-٥١.

(٣) البيت للأعشى الكبيرفي ديوانه، تحقيق: حنا الحتي ، ص٢٨٨، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، تحقيق : عبدالسلام هارون ،ج٣، ص٥١،وأمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي ، ج٢،ص٢١٩.

أمّـا يونس فقال: أرفعه على الابتداء كأنه قال: "أو أنتم نازلون" وعلى هذا الوجه فسّر قراءة أهل المدينة برفع (يرسل) في الآية الكريمة:

﴿ ومَا كَانَ لبشر أنْ يكلّمه اللهُ إلاّ وحيًا أوْ مِنْ وراء حجاب أو يرسلُ رسولاً﴾ (١)

على تقدير: "أو هو يرسل رسولاً" قال طرفة بن العبد: (٢)

ولكـنّ مـولايَ امـروٌ هو خانقي عـن الـشكر والتسآل أوأنا مفتري

وقول يونس أسهل، وأمّا الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

"لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا".

والإشراكُ على هذا التَّوَهُم بعيدٌ، كبعد "ولا سابق شيئاً" .

وذكـر الأعلـم الشنتمري: "أنّ مذهب يونس أسهل في اللّفظ، ولكن مذهب الخلـيل أصحّ في المعنى والنظم، والخليل ممّن يأخذ بتصحيح المعاني ولا يبالي باختلال الألفاظ(٣) .

أمّا ابنُ الشجري فقد ذهب مذهب "يونس"، في رفع "تنزلون" على الاستئناف بتقدير: "أو أنتم تنزلون". (٤)

ولـم يعقّـب ابنُ هشام الأنصاري على المسألة، ولكنه ذكر أنّ يونس في تقديره: "عطف الجملة الاسمية "أو أنتم تنزلون"، على جملة الشرط "إنْ تركبوا"،

---

(١) الشورى – آية ٥١.

(٢) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه من المعلقة، تحقيق: علي أبو زيد، ص١٥٣، وهو من شواهد سيبويه، ج٣، ص٤٦.

(٣) الأعلم الشنتمري- تحصيل عين الذهب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ص ٣٩٨

(٤) ابن الشجري – الأمالي، تحقيق: محمود الطنّاحي، ج٢، ص٢١٩.

وجعل سيبويه ذلك من التَّوَهُّمِ، فكأنَّه قال: "أتركبون فذلك عادتنا، أو تنزلون فنحن معروفون بذلك".

وذهب ابن عصفور مذهب الخليل وسيبويه ، برفع "تنزلون" على المعنى ، وتقديره[1]: "أتركبون أو تنزلون"، لأنه لم يجز أن يَعْطِفَ مرفوعًا على مجزوم فعطف على المعنى /التوهم ، وإنْ لم يكن في اللَّفظ ما يجوز الرّفع ويطلبه " .

وذكر البغدادي [2] أنّ من النُّحاة من حمل الشاهد على إضمار المبتدأ بالنقل عن يونس كابن الشجري ، ومنهم من عطفه على المعنى، المسمّى بالتوهم ، وخصّه بالضّرورة الشّعريّة ، على مذهب الخليل ، وسيبويه ، كابن عصفور. كما ذكر البغدادي ، بأن الشاهد روي في الديوان بطريقة أخرى ، كالآتي :

قالوا الطراد فقلنا تلك عادتنا أو تنزلون فإنّا معشرٌ نُزُلٌ

وذكر الألوسي البيت في كتابه " الضرائر" ضمن باب " العطف على التَّوَهُّم "وعدّه من الضَّرُورات الشعرية"[3].

وعَرَضَ "مازن المبارك " في كتابه "الرّماني النّحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه " مذهَبيْ "الخليل، ويونس" في المسألة ، وشَرَحَ موقفيْ "الرماني" و"السيرافي " في ذلك فقال [4]: إنّ "الرّماني" ذهب فيها مذهب الخليل ، وأشار

---

(١) ابن عصفور – شرح جمل الزجاجي ، تحقيق :فواز الشعّار ،ج١،ص٤٦١-٤٦٢.

(٢) البغدادي – خزانة الأدب : تحقيق عبد السلام هارون ، ج٨ ،ص٥٥٢-٥٥٣ .

(٣) الألوسي – الضرائر ،تحقيق: محمد بهجة الأثري البغدادي ، ص١٩٧.

(٤) مازن المبارك – الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دار الفكر ، بيروت ، ص٢٨٩.

إلـــى أنّ تأوّله للمسألة يجري مجرى (وحورًا عينًا) ، بالنَّصبِ ، على قراءة " أبيّ " للآيات الكريمة :[1]

﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون * بأكواب وأباريق وكأس من معين *لا يصدعون عنها ولا ينزفون *وفاكهة مما يتخيّرون * ولحم طير مما يشتهون * وحورًا عينًا * ﴾

على تقدير : " ويعطون حورًا عينًا " .

"أمـــا الـــسيرافي ، فقـــد ذهب في المسألة مذهبًا ثالثًا ، زعم أنه أسهل من مذهبـــي الخليل ، ويونس، على تأويل "إذا تركبون " بدلا من "إنْ تركبوا " لأنّ "إذا " و " إنْ " يُجَـــازى بهمـــا ، وهما متقاربان في المعنى الذي يريده المتكلم ، وبذلك يكون :"أو تنزلون" على هذا التقدير ، معطوفًا على " إذا تركبون " .

كما عرض "عبد العال سالم مكرم" في كتابه " شواهد سيبويه من المعلّقات فـــي ميـــزان الـــنقد" ، لهذه المسألة تحت مسمى " قضية العطف على التوهم "، وأبدى إعجابه بما توصل إليه البغدادي من خطإ في رواية الشاهد عند سيبويه ، فقال :[2]

" لله دَرُّ البغدادي ، فقد قال بعد أنْ سجّل أقوال النحويين وآراءهم" .

وروى الشاهد كما ذكره البغدادي – : " قالوا الطّراد" بدل " إنْ تركبوا " ، ثم عقّب على ما قاله البغدادي قائلا :

---

(١) الواقعة – الآيات ١٧-٢٢.

(٢) عـبد العـال سـالم مكـرم – شـواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص٨٢- ٨٥ .

"وعلـــى هذه الرواية ، فالبيت لا يصلح شاهدًا لهذه القضيّة، الّتي رفع لواء الحـــوار فـــيها سيبويه ، حينما غيّر هذا الشاهد ، ليكون شاهد زور فيما يسمّى "بالعطف على التّوهم " .

إنّ شرح ديوان الأعشى الكبير – كما أشار البغدادي – هو صنعة الخطيب التّبريـــزي ، ولا تبطل رواية سيبويه للشّاهد المذكور، وقد عرضها على الخليل ابـــن أحمـــد الفـــراهيدي ، ويونس بن حبيب – برواية الخطيب التبريزي لذلك الـــشاهد ومن الجدير أنْ لا يشكّ أحدٌ بالأمانة العلمية لصاحب : الكتاب ، الذي نقـــل للأجيال من بعده علم: " الخليل" و" يونس" و"عيسى بن عمر" من دون أن يَنْسِبَ لنفسه شيئًا من ذلك ، فكيف يبلغ حدّ الوهم بالأستاذ الكبير "عبد العال سالم مكـــرم" أن يتخيل أن سيبويه قد عرض "للخليل ويونس" ، شاهدًا مزورًا منحولاً للأعشى الكبير ، برواية مخالفة لما قاله الشاعر ، من دون اعتراضٍ منهما على تلك الرواية ؟ .

إنّ قـــول "الـــبغدادي" ، و"عبد العال مكرم ":"بأن البيت المذكور كما رواه التبريزي – لا يصلح شاهدًا لهذه القضية– قول غير دقيق ، ويحتاج إلى دراسة أكثر جدّية ، لموضوع "الحمل على التوهم"، ولو اطّلع الأستاذ "عبد العال مكرم" علـــى مـــا ذكره ابنُ هشام الأنصاري في باب "الحمل على التوهم" ، لأدرك أنّ الشاهد نفسه ، بروايته المذكورة :" قالوا الطّرادَ "، تجعل من البيت شاهداً للحمل على التوهم في "المركّبات" نحو قوله تعالى :(يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم) ، والتقديـــر "ليبـــشركم ولـــيذيقكم"، وبذلك يكون :" أوْ تنزلون" من قبيل : "عطف المـــركّب على المصدر المفرد على سبيل التوهم"، وسيظلّ بيت الأعشى الكبير، ســـواء بـــرواية ســـيبويه ، أو برواية التبريزي ، شاهدًا ثابتًا في العطف على التوهم .

القسم السابع : تابع المستثنى بـــ "غير".

المسألة العاشرة : الحمل على التوهم في الاستثناء .

ذكر سيبويه [1]:" هذا باب ما أجرى على موضع : " غير " لا على ما بعد "غيـــر" . زعم الخليل ويونس :أنه يجوز "ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو " بالرّفع ، والـــوجه فيه الجرّ ، وذلك أن "غيرَ زيدٍ" ، في موضع "إلاّ زيدٌ " وفي معناه ، فحملوه على الموضع ، كما قال عقيبة الأسدي :[2]

معـــاويَ إنّـــنا بـــشرٌ فأسْـــجِح فلـــسنا بالجـــبالِ ولا الحديـــدا

بنصب "الحديد" على موضع "الجبال" .

فلمـــا كان "غيرُ زيدٍ " بموضع "إلاّ زيدٌ " وكان معناه كمعناه ، حملوه على الموضع .

* وذكر ابنُ السراج: [3] "وزعم الخليل ويونس أنّه يجوز : " ما أتاني غيرُ زيـــدٍ وعمرٌو " فيجريه على موضع " غير" ، لا على ما بعد " غير" ، والوجهُ فيه الجرّ على اللفظ، وذلك أنّ " غيرَ زيدٍ " في موضع " إلاّ زيدٌ "، وفي معناه ، فحملـــوه على الموضع ، ألا ترى أنك تقول : " ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلاّ عمرٌو "، ولا يقبح ، كأنك قلت " ما أتاني إلاّ زيدٌ وإلاّ عمرٌو " .

---

(١) سيبويه– الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون ،ج٢،ص٣٤٤ .

(٢) البيت لعقيبة الأسدي – وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون ،ج١، ص٦٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ، ج٢، ص٨٧٠ ، و شواهد البغدادي في خزانة الأدب ، ج٢ ، ص٢٦٠.

(٣) ابن السراج – الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ج٢ ، ص٢٨٥.

وقـد ذهـب الأعلمُ الشنتمري مذهبَ سيبويه في كتابه :" النكت في تفسير كتاب سيبويه"[1].

*وذهـب ابنُ عصفور [2] " إلى أنّ العطف على الاسم الواقع بعد " غير " يكون إمّا بالخفض على اللفظ ، أو حسب ما يكون عليه الاسم من الإعراب، لو كان "إلاّ" بدلٍ "غير" نحو :"ما قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرٍو / وعمرًا " بالجرّ على اللفـظ ، والنصب على الموضع ، على تقدير " ما قام القوم إلاّ زيدًا ونحوه " ما قـام غيرُ زيدٍ وعمرٌو "، بالجرّ على اللفظ ، والرفع على الموضع ، على تقدير "ما قام إلاّ زيدٌ ".

*جوّز ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية [3] في تابع ما استثني بـ"غير"، الجـرَّ علـى اللَّفـظ، وغيـرَ الجرّ ، بحسب ما كان يستحق لو وقع بعد "إلاّ" ، فمراعاة اللفظ ظاهرة ، ومراعاة المحلّ على تقدير "إلاّ" كقولك :"قاموا غيرَ زيدٍ وعمرًا "،"وقام غيرُ زيدٍ وعمرٌو "، لأنّ المعنى "قاموا إلاّ زيدًا وعمرًا "،"وقام إلاّ زيدٌ وعمرٌو " .

* ولكنه ذكر في "شرح التسهيل[4]:

" إذا قيل : " ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو "، بالرفع ، فلا يخلو أنْ يحكم لـ "غيـر" "هنا بحكم "إلاّ" وتنزل منزلتها، أو لا ، فإذا لم يحكم لها بحكم "إلاّ"، فسد المعنى المراد ، وذلك أنّ المرادَ ، إدخالُ "زيدٍ وعمرٍو" في الإتيان ، وكأنّه قيل : "مـا أتانـي غيـرُ زيدٍ " ، " وما أتاني عمرٌو "، والمرادُ خلافُ ذلك ، فلزم ألاّ

---

(١) الأعلم الشنتمري – النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق: يحيى مراد ، ص٣٣٢.

(٢) ابن عصفور – شرح جمل الزجاجي ، تحقيق: فواز الشعّار ، ج٢ ، ص٣٩١

(٣) ابن مالك – شرح الكافية الشافية ، تحقيق : عبد المنعم الهريدي ، ج٢ ، ص٧١٥.

(٤) ابن مالك – شرح التسهيل ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا و شريكه ، المجلد ٢ ، ص٢٣٢.

يـــصح المعنى حتى تنزل " غيرُ " منزلة " إلاّ " ، ويعرب " عمرٌو " بإعراب ما بعد "إلاّ" ، وبإعراب ما بعد " غير" لا بإعرابها نفسه " .

وذكر "القرافي" في كتابه" الاستغناء في الاستثناء " [1]:

" ويجوز في "ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو" وجهان :

أحدهما أنْ تخفضَ " عمرًا "، عطفًا على " زيد " .

الثانـــي أن ترفع " عمرًا "، حملاً على المعنى ، لأنّه بمنزلة " ما أتاني إلاّ زيـــدٌ وعمرٌو " ، ولو قلت " ما أتاني إلاّ زيدٌ وعمرٌو " امتنع الخفضُ ، واتّحد الإعرابُ ، بالرفع على الفاعلية، لأنّه استثناءٌ مفرّغ .

ذكـــر أبو حيّان الأندلسي ، في " ارتشاف الضرَب"[2]:" إنّ هذا العطف عند بعـــض الـــنحاة ، عطفٌ على الموضع ، وهو عند الأستاذ أبي عليّ الفارسي ، عطـــفٌ علـــى التوهم ، وكذلك ، فإنّ المعطوف ، وإنْ أُعْرِبَ إعرابَ " غير" ، فليس معطوفًا على " غير " نفسِها ، مع إرادة معنى " إلاّ زيدٌ " فإنْ عطفت على " غير " نفسِها اختلف المعنى .

وتقـــول " جاء القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا " بالنصب على المعنى ، حيث يصلُح مراعاتُه إذْ تقول : " إلاّ زيدًا وعمرًا " .

وأشار أبو حيان الأندلسي : إلى أنّه ليس العطف وحده هو الذي يُراعى في هذا المعنى ، وأنّ بقية التوابع تراعى قياسًا على العطف نحو :" ما جاءني غيرُ زيـــدٍ نفـــسُه ، وغيـــرُ زيدٍ العاقلُ ، وغيرُ زيدٍ أبو حفص ، وغيرُ زيدٍ أخوك ، وأشـــار أبـــو حيّان إلى أنّ في العطف بـــ "لا" على ما بعد " غير" التي تفيد

---

(١) شهاب الدين القرافي – الاستغناء في الاستثناء ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، ص٦٣ .

(٢) أبو حيّان الأندلسي – ارتشاف الضّرب ، تحقيق: رجب عثمان ، ج٣ ، ص١٥٤٣– ١٥٤٥.

الاســتثناء خلافًــا ، فالفرّاء ، وثعلب ، ذهبا إلى عدم جواز ذلك ، فلا يجوز : "جاءنــي القــوم غيرَ زيدٍ ولا عمرٌو " كما لا تقول :" جاءني القوم إلاّ زيدًا ولا عمرًا " .

وذهــب أبــو عبيدة ، والأخفش ، والزّجاج ، وابنُ السراج ، و الفارسي ، والرّماني ، إلى جواز ذلك ، على زيادة " لا"، أو على الحمل على المعنى .

وذهب الأشموني [1] ، إلى أنه يجوز في تابع المستثنى بــ" غير " ، مراعاة اللفــظ ، والمعنــى ، تقــول "قــامَ القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا " بالجرّ على اللّفظ ، والنصبِ على المعنى ، لأنّ معنى : "غيرَ زيدٍ" "إلاّ زيدًا " ، وتقول" ما قامَ أحدٌ غيــرُ زيــدٍ وعمرٍو "، بالجرّ ، والرّفع ، لأنّه على معنى " إلاّ زيدٌ " ، وظاهرُ كــلام سيبويه أنّه من العطف على الموضع ، وذهب الشلوبين إلى أنّه من باب العطف على التوهم".

ذهــب السيوطي [2] إلى جواز مراعاة اللفظ ، والمعنى، في تابع المستثنى بـــ " غيــر " ، نحو : " جاؤوا غيرَ زيدٍ وعمرٍو / عمرًا " بالجرّ على اللفظ، والنّــصب علــى المعنى ، كما يجوز " ما جاء غيرُ زيدٍ وعمرٌو " بالجّر على اللّفظ ، والرّفع على المعنى ، وأنّ " غير" تقوم مقام مضافها في الإعراب ، ولا يكــون العطــف على " غير " نفسِها ، لأنّه يلزم في ذلك التشريك في العامل ، فيستحيل المعنى .

وذهب السيوطي مذهب أبي حيان في أنّ ما ذكروه في العطف يجري على سائر التوابع ، من نعتٍ، وعطفِ بيانٍ ، وتأكيدٍ ، وبدلٍ ، نحو :" ما جاءني غيرُ زيدٍ نفسُه ، العاقلُ ، أبو حفصٍ ، أخوك ،" كلُّ ذلك بالرّفع على المعنى"، وكذلك،

---

(١) الأشموني – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: حسن حمد ، المجلد١ ، ص٥١٦.

(٢) السيوطي – همع الهوامع ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، ج٣ ، ص ٢٧٨-٢٧٩ .

" مـــا رأيتُ غيرَ زيدٍ نفسَه " ، العاقلَ ، أبا حفصٍ ، أخاك " ، كلُّ ذلك بالنّصب على المعنى ، كما يجوز الجرُّ فيها جميعًا على اللّفظ ، وهو الأجودُ عند جمهور النحاة .

ذهب سيبويه إلى أن "تابع المستثنى بـــ" غير " ، يجري على موضعها ، وليس على معمولها" ، وذكر أنّ ذلك مذهب الخليل ويونس، وأنهما جوّزا ، : "مـــا أتانـــي غيرُ زيدٍ وعمرٌو" بالرفع ، والوجه فيه الجرّ ، لأنّ " غيرَ زيدٍ " ، بمعنـــى " إلاّ زيدٌ " ، وفي معناه ، فحمل على الموضع" [١]، ووافقه على ذلك ، ابـــنُ الســـــراج [٢] ، والأعلمُ الشنتمـــري [٣]،وابنُ عصفور [٤] ، والأشموني [٥]، بخـــلاف أبـــي علي الفارسي [٦] ، وابن مالك [٧]، وأبي حيّان الأندلسي [٨] والـــشلوبين [٩] ، والسيوطي [١٠]، حيث نسب أبو حيّان إلى أبي علي الفارسي ، بأنّـــه يحمـــل تابع المستثنى بـــ" غير" على التوهم ، وليس على الموضع ، كما نـــسب الأشموني إلى الشلوبين مثل ذلك . وذكر ابنُ مالك ، أنّ المعنى لا يصِحُّ إلاّ أنْ يعرب التابع ، إعراب ما بعد " إلاّ " ، وما بعد " غير"،لا بإعرابها نفسه ، ووافقه على ذلك أبو حيّان الأندلسي ، والسيوطي ، وقد أضافا إلى قول ابن مالك بـــأنّ التابع لو عطف على " غير " نفسها لأدّى إلى التشريك في العامل فيختلف

---

(١) سيبويه – الكتاب ،تحقيق: عبد السلام هارون ، ج٢ ، ص٣٤٤.

(٢) ابن السراج – الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ج١ ، ص ٢٨٥.

(٣) الشنتمري – النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق : يحيى مراد ، ٣٢٢.

(٤) ابن عصفور – شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : فواز الشعّار ، ج٢ ، ص٣٩١ .

(٥) الأشموني – شرح الألفية ، تحقيق : حسن حمد ، المجلد ١ ، ص ٥١٦ – ٥١٧ .

(٦) أبوحيان الأندلسي – ارتشاف الضّرب ، تحقيق : رجب عثمان ، ج٣ ، ص ١٥٤٣–١٥٤٥.

(٧) ابن مالك – شرح التسهيل ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا و شريكه ، المجلد ٢ ، ص٢٣٢.

(٨) أبوحيان الأندلسي – ارتشاف الضّرب ، تحقيق : رجب عثمان ، ج٣ ، ص ١٥٤٣.

(٩) الأشموني – شرح الألفية ، تحقيق : حسن حمد ، المجلد ١ ، ص ٥١٧.

(١٠) السيوطي – همع الهوامع ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، ج٣ ، ص٢٧٨ – ٢٧٩ .

المعنـــى ، كمـــا أنّ العطف ليس وحده المشمول أو المراعى في هذه المسألة ، وإنما تراعى بقية التوابع ، من نعت ، وتأكيد ، وعطف بيان ، وبدل .

ذكر ابن يعيش في " شرح المفصّل " [1] ، " قال صاحب الكتاب :" اعلمْ أنّ " إلاّ" و" غيـــر " يتقارضـــان ما لكل واحدٍ منهما ، بمعنى : أنّ كلَّ واحدٍ منهما يـــستعيرُ مـــن الآخـــر، حكمًا هو أخصُّ به ، فأصلُ " غير"، أنْ تكون وصفًا ، والاســـتثناءُ فيها عارض، وهو معار مِنْ "إلاّ"، فإذا كانت استثناءً ، فحكمُها حكمُ "إلاّ" .

وذكـــر الزمخشري في " المفصّل"[2]، " أنَّ حُكمَ "غير" في الإعراب ، حُكمُ الاسم الواقع بعد " إلاّ" ، تنصبه في الموجب ، والمنقطع ، وعند التقديم ، وتجيز فيه البدل ، والنصب في غير الموجب " . وكان أبو علي الفارسي قد ذكر هذا في "الإيضاح"[3].

ولمَّـــا كانـــت " غيـــر " تأخـــذ حكم الاسم الواقع بعد "إلاّ" ، لذلك فإنّ تابع المستثنى بـــ" غير " إمّا أنْ يكون محمولاً على معمول " غير" على اللّفظ ، وهو الأجـــود ، كمـــا ذهب سيبويه، أو أنْ يكونَ محمولاً على الاسم الواقع بعد "إلاّ" علـــى ســـبيل توهم وجودها مكان " غير " ، كونُهما يتقارضان الموقع . ولهذا أميل إلى مذهب أبي علي الفارسي ومن وافقه في هذه المسألة .

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، المجلد ١ ، ج٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ص٨٨ .

(٢) الزمخشري – المفصّل ، تحقيق: محمد عز الدين السعدي ، ص٨٨.

(٣) أبو علي الفارسي – الإيضاح ، تحقيق: كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ص١٧٧.

الخلاصة

نـــاقش البحث ظاهرة الحمل على التوهم ، في إطار المستوى النحوي ، ولم يتوسع بها ضمن مستويات علم اللغة الأخرى، موضحًا مفهوم هذه الظاهرة، لدى النحاة ، وإشكالية تحديد مسمًّى معين لمصطلح " التوهم" ، الذي اتّخذ أسماءً لهـــا دلالاتٍ ، ومفاهـــيمَ متبايـــنة ، وتشعَّبَ البحث في أبواب النحو الرئيسة ، واســـتعمل حركات الإعراب المختلفة ، فشمل المجروات ، والمنصوبات ، من الأســـماء ، والأفعال، والمرفوعات ، والمجزومات ، والمركبات ، والمفردات ، من الجمل والمصادر ، وتضمّن عشرَ مسائلَ في الحمل على التوهم :

الأولـــى : الحمل على توهم دخول "الباء" في خبر : "ليس " و" ما " العاملة عملها .

الثانية : جرّ تابع معمول اسم الفاعل على التوهم .

الثالثة : الحمل على توهم إضمار حرف الجر مع "أنْ " المصدرية .

الرابعة : النّصب على التوهم في الأسماء .

الخامسة : النّصب على التوهم في الأفعال .

السادسة : الحمل على التوهم في المرفوعات من الأسماء .

السابعة : الحمل على التوهم في المجزومات من الأفعال .

الثامنة : الحمل على التوهم في المركّبات والمفردات من الأسماء والأفعال.

التاسعة :الحمل على التوهم بعطف جملة خبرية على جملة شرطية .

العاشرة : الحمل على التوهم في الاستثناء .

استخرج الباحث هذه المسائل من أبوابها النحوية المختلفة ، وعرض لآراء النحاة حولها ، وعقّب برأيه على كل واحدةٍ منها ، وتوصّل الباحث إلى نتيجة مؤدّاها أنّ : " الحمل على التوهم" ، ظاهرةٌ موجودةٌ ، ومتشعبةٌ في أبواب النحو المختلفة ، كما أنّها متداخلةٌ مع ظواهر نحويةٍ أخرى ، كـ" الحمل على المعنى"، و" الحمل على الموضع " ، لذا يرى الباحث أنّ الضرورة تقتضي فصل هذه الظاهرة عن غيرها من الظواهر النحوية المتداخلة معها، وتحديد مسمًّى خاصٍّ بها ، يكون صالحًا لما ورد منها في القرآن الكريم ، أو في الشعر، والنثر ، كما يرى عرض هذه الإشكالية ، على " مجمع اللّغة العربية الأردني، " لوضع مسمًّى خاصٍّ بها ، وأقترح أنْ يكون هذا المسمّى أحَدَ العناوين الآتية :

١- ظاهرة : "الحمل على التأويل " . وقد استخدمه الرمّاني في باب الاستثناء، الذي يُحمَلُ المعطوفُ فيه على التأويل " [١] .

٢- الحمل على التّقدير .

٣- الحمل على الشيوع والاستعمال .

٤- الحمل على الالتباس .

ويرى الباحثُ أن يتولّى " مجمع اللّغة العربية الأردني "، مراجعةَ قضيّة اتّهام سيبويه بالتزوير، والتغيير لبيت الأعشى الكبير:

إنْ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزلون فإنّا معشرٌ نُزُلُ

---

(١) مازن المبارك – الرّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ص٤٣٣.

هذه القضيّة التي قال فيها الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم :[1]

"وعلـــى هـــذه الرواية ، فالبيت الشاهد ، لا يصلح لهذه القضية ، التي رفع لواء الحوار فيها سيبويه ، حينما غيّر هذا الشاهد ، ليكون شاهد زورٍ فيما يسمّى بالعطف على التوهم " .

(١) عبد العال سالم مكرم – شواهد سيبويه من المعلّقات في ميزان النقد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م ، ص ٨٢-٨٥.

المصادر والمراجع

١. **الأخفش- سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت: ٢١٠هـ) .**
معاني القرآن- تحقيق: عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت.

٢. **الأعلم- أبو الحاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت: ٤٧٦هـ).**
أ. تحصيل علي الذهب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
ب. النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣. **الأعشى الكبير - صنّاجة العرب ميمون بن قيس بن جندل (ت: ٧هـ).**
شرح ديوان الأعشى- تحقيق: حنا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤. **الألوسي- محمود شكري الألوسي البغدادي (ت: ١٣٤٠هـ).**
الضرائر- شرح محمد بهجة، دار الأوقاف العربية، القاهرة

٥. **البخاري - الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت: ٢٥٦هـ) .**
صحيح البخاري، المكتبة الثقافية، بيروت .

٦. **البغدادي- عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ).**
خزانة الأدب - تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٧. **الجامي - نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد (ت: ٨٩٨هـ).**
الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أسامة الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد.

٨. **السمين الحلبي - أبو العباس شهاب الدين بن يوسف بن محمد بن إبراهيم (ت:٧٥٦هـ).**
الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي معوض وشريكه، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩. **الشنقيطي- أحمد بن الأمين الشنقيطي، (ت: ١٣٣٤هـ).**

الدّرر اللوامع على همع الهوامع - تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيرو

١٠. **أبو حيان الأندلسي- محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي (ت: ٧٦١هـ).**

أ. البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بير

ب. ارتشاف الضرب - تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة.

النهر الماد من البحر المحيط- تحقيق: عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت.

١١. **أبو عبيدة التّيميّ- معمّر بن المثنّى التّيميّ (ت: ٢١٠هـ).**

مجاز القرآن- تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي القاهرة.

١٢. **طرفة بن العبد (ت: ٥٦٩م).**

ديوان طرفة بن العبد- تأليف علي إبراهيم أبو زيد، مؤسسة عز الدين للطباعة والن بيروت.

١٣. **القرافي- شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن (ت: ٦٨٤هـ).**

الاستغناء في الاستثناء- تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الباز، مكة المكرمة.

١٤. **الأنباري- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت: ٥٧٧هـ).**

أ. أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت.

ب. الإنصاف في مسائل الخلاف- تأليف: محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

ت. البيان في غريب إعراب القرآن- تحقيق: طه عبد الحميد، منشورات دار الهجرة إيران.

١٥. **النحاس- أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: ٣٣٨هـ)**

إعراب القرآن- تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت.

١٦. **الفرزدق- أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة (ت: ١١٤هـ).**

ديوان الفرزدق- تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧. **الفرّاء- أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت: ٢٠٧هـ).**

معاني القرآن- تحقيق: أحمد نجاتي، محمد النجار، دار السرور، بيروت.

١٨. **الفارسي- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سلمان الفارسي (ت: ٣٧٧هـ).**

أ. المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، الدار العلمية، عمّان.

ب. التعليقة على كتاب سيبويه- تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة.

١٩. **القيسي- مكّي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ).**

أ. مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين السّواس، دار المأمون للتراث دمشق.

ب. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٠. **المبّرد- أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)**

المقتضب- تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٢١. **المنتجب الهمداني- حسن أبو العز رشيد الدين يعقوب الهمداني (ت:٦٦٥هـ).**

الفريد في إعراب القرآن المجيد- تحقيق: محمد حسن النمر، دارالثقافة، الدوحة.

٢٢. **ابن برهان العكبري- أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت: ٤٥٦هـ).**

شرح اللّمع- تحقيق: فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت.

٢٣. **ابن جني- أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت: ٣٩٢هـ).**

أ. الخصائص- تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.

ب. اللّمع في العربية- تحقيق: فائز فارس، دار الأمل، إربد، الأردن.

٢٤. **ابن الحاجب- أبو عمر جمال الدين عثمان بن عمر (ت: ٦٤٦هـ).**

أ. الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

ب. الكافية في النحو- شرح الرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥. **ابن السراج- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت: ٣١٦هـ).**

الأصول في النحو- تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٦. **ابن منظور- جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرّم بن علي بن أحمد الأنصاري.**

لسان العرب- مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث، بيروت.

٢٧. **ابن السنوسي- العربي بن السنوسي القيرواني المستغانمي (لم يعرف تاريخ وفاته).**

القولة الشافية بشرح القواعد الكافية، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، عالم الكتب، بيروت.

٢٨. **ابن الشجري- هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت: ٥٤٢هـ).**

أمالي ابن الشجري- تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٩. **ابن خالويه- أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني (ت: ٣٧٠هـ).**

إعراب القراءات السبع وعللها- تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٠. **ابن عصفور- أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي (ت: ٦٦٩هـ).**

أ. شرح المقرّب – تأليف: علي محمد فاخر، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١.

ب. شرح جمل الزجاجي- تحقيق: فواز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١. **ابن عطية الأندلسي: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:٥٤٦هـ).**

المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز- تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢. **ابن عقيل- بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت: ٦٧٢هـ).**

شرح ألفية ابن مالك- تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٣٣. **ابن غلبون- أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت:٣٩٩هـ).**

التذكرة في القراءات الشواذ، تحقيق: عبد الفتاح إبراهيم – الزهراء للإعلام العربي- القاهرة.

٣٤. **ابن مالك- جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (ت: ٦٧٢هـ).**

أ. شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم الهريدي، دار المؤمن للتراث، مكة المكرّمة.

ب. شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي، دار الكتب العلمية، بيروت

ت. شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق: محمد فواز عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

ث. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان الدّوري، مطبعة العاني، بغداد.

ابن هشام الأنصاري- أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن حمد بن عبد الله (ت:٧٦١).

مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر- بيروت.

ابن معطي- أبو الحسن زين الدين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي (ت: ٦٢٠هـ)

شرح ألفية ابن معطي- تأليف: علي الشوملي، مكتبة الخرنجي، الرياض.

ابن يعيش- أبو البقاء موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا (ت: ٦٤٣هـ).

شرح المفصّل- تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

الخوارزمي- القاسم بن الحسين بن محمد مجد الدين الطرائفي (ت: ٦١٧هـ).

شرح المفصّل في صنعة الإعراب (التخمير)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

الرّضي الاستراباذي- رضيّ الدين محمد بن الحسن (ت: ٦٨٨هـ).

شرح كافية ابن الحاجب في النحو- تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي.

الزركشي- الإمام بدر الدين بن محمد الزركشي (ت: ٧٩٤هـ).

البرهان في علوم القرآن- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.

الزمخشري- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، (ت: ٥٣٨هـ).

أ. أساس البلاغة- دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢.

ب. المفصل في علم العربية، تحقيق: محمد السعدي، دار إحياء العلوم، بيروت.

ت. الكشاف- تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت.

زهير بن أبي سلمى بن رباح المزني (ت: ١٣ق.هـ).

ديوان زهير- طبعة دار صادر – بيروت.

الزّجاج- أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (ت: ٣١١هـ).

معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل الشلبي، عالم الكتب، بيروت.

٤٤. **السلسيلي- أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عيسى (ت: ٧٧٠هـ).**

شفاء العليل في إيضاح التسهيل- تحقيق: الشريف البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكر

٤٥. **السيرافي- أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ).**

ضرورة الشعر- تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٤٦. **سيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠هـ).**

الكتاب- تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

٤٧. **السيوطي- عبد الرحمن بن الكمال- أبو بكر بن محمد (ت: ٩١١هـ).**

أ. همع الهوامع- تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

ب. الفرائد الجديدة- تحقيق: عبد الكريم المدرّس، منشورات وزارة الأوقاف العراقية.

ت. الإتقان في علوم القرآن- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيرو

٤٨. **الأشموني- أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت: ٩٠٠هـ).**

شرح الأشموني على الألفية، تحقيق: حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٩. **العكبري- أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ).**

أ. إعراب القراءات الشواذ- تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت.

التبيان في إعراب القرآن- تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت.

٥٠. **المكناسي- محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي العثماني المكناسي (ت: ٩١٩هـ**

شرح ألفية ابن مالك- تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشيد، الرياض.

٥١. **عبد الفتاح حسن البجّة.**

ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان الأردن.

٥٢. **عبد العال سالم مكرم.**

شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٣. **مازن المبارك.**

الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر المعاصر، بيروت.